



جامعة مؤتة  
عمادة الدراسات العليا

## تأثير الجلوة العشائرية في زيادة الجرائم في مجتمع مستقبلي الجلوة

دراسة استطلاعية في إحدى قرى الكرك - لواء فقوع

إعداد الطالبة  
أحلام عبد الكريم اللصاصمة

إشراف  
الدكتور حسن العوران

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا  
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير  
في علم الاجتماع / علم الجريمة.

جامعة مؤتة، 2014

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تعبّر  
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة



تمنوح رقم (١٤)

### قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة احلام عبدالكريم اللصاصمة الموسومة بـ:

تأثير الجلوة العشائرية في زيادة الجرائم في مجتمع مستقبلي الجلوة دراسة  
استطلاعية في احدى قرى الكرك - لواء فقوع  
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم الجريمة.  
القسم: علم الاجتماع.

التاريخ	التوقيع	
٢٠١٤/٨/١٣		د. حسن سلامة العوران
٢٠١٤/٨/١٣		د. سليم محمد القيسي
٢٠١٤/٨/١٣		د. رافع عارف الخريشا
٢٠١٤/٨/١٣		د. احمد عبدالسلام المجالي

عميد الدراسات العليا  
د. علي الضمور



## لإهداء

إلى من ربياني صغيراً، والدي ووالدتي ، وإلى زوجي المخلص ، وإلى أبنائي وسام ،  
، وإلى إخواني وأخواتي أهدى ثمرة جهدي .

الطالبة : أحلام عبد الكريم اللصاصمه



## الشكر والتقدير

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله . اللهم لك الحمد والشكر لما أنعمت علينا من نعمك العظيمة التي أنعمتها علي إذ منحتني القوة والإرادة والعزيمة لإنجاز هذا العمل الذي آمل أن أكون موفقاً في إعدادهِ والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله الطيبين .

يسعدني ويشرفني وقد شارفت هذه الرسالة على الانتهاء أن أتقدم بعظيم شكري وعميق تقديري لمن أسهموا معي في إتمام هذا البحث فقد كانت هذه الإسهامات من الأهمية بحيث لا يجزيها مجرد الشكر فأقدم أعظم شكري وتقديري لأستاذي الفاضل الدكتور حسن العوران المشرف على هذه الرسالة لما أبداه من حسن المعاملة والخلق والإرشادات السديدة وما بذله من جهد وعناية ومتابعة صادقة كان لها أطيّب الأثر في تذليل أية صعوبة لتسهيل مهمة إنجاز الرسالة وإخراجها بهذه الصورة فما ردني يوماً فله مني خالص الشكر والتقدير وجزاه الله خير الجزاء وامد الله في عمره . ولايفوتني أن أتقدم بالشكر للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بمناقشة الرسالة والتي سيكون لآرائهم العلمية الدور الكبير في إثراء الرسالة . وأتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة التحكيم الذين أبدوا ملاحظاتهم وتوجيهاتهم على أداة هذه الدراسة . وأتقدم بالشكر الجزيل ووافر الامتنان إلى الوالد الغالي صاحب الفضل الأكبر بـ كل من فاتني ذكره لا يسعني إلا شكره أهل وزملاء وأصدقاء .

الطالبة : أحلام عبد الكريم اللصاصمه

## فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ت
قائمة الجداول	ج
قائمة الملاحق	د
الملخص باللغة العربية	ذ
الملخص باللغة الإنجليزية	ر
1. الفصل الأول: خلفية الدراسة ومشكلاتها	
1.1 المقدمة:	1
2.1 مشكلة الدراسة	3
3.1 أهداف الدراسة	5
4.1 أهمية الدراسة	5
5.1 أسئلة الدراسة	6
6.1 التعريفات الإجرائية	7
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة :	
1.2 الإطار النظري	11
2.2 الدراسات السابقة ذات الصلة	20
الفصل الثالث: المنهجية والتصميم :	
1.3 منهجية الدراسة	29
2.3 مجتمع الدراسة وعينتها	29
3.3 أداة الدراسة:	33
4.3 صدق وثبات أداة الدراسة	34

38	5.3 أساليب المعالجة الإحصائية
	الفصل الرابع: عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات :
40	1.4 عرض النتائج
57	2.4 مناقشة النتائج
63	3.4 التوصيات
	المراجع
64	المراجع باللغة العربية
66	المراجع باللغة الإنجليزية

## قائمة الجداول

الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
30	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	1
31	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليم	2
32	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر	3
32	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الدخل الشهري	4
33	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مكان العمل	5
35	التحقق من الصدق البنائي باستخدام معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات البعد الأول والدرجة الكلية للبعد.	6
36	التحقق من الصدق البنائي باستخدام معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات البعد الثاني والدرجة الكلية للبعد.	7
37	التحقق من الصدق البنائي والثبات باستخدام معامل الثبات ( كرونباخ ألفا)	8
40	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى تصورات أفراد عينة الدراسة -مجتمع مستقبلي الجلوة- من "الجلوة العشائرية".	9
43	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى لدرجة تأثير "الجلوة العشائرية" في زيادة الجرائم في مجتمع مستقبلي الجلوة.	10
45	نتيجة اختبار (T.test) لاختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو العوامل المؤدية "للجلوة العشائرية" والتي تعود إلى اختلاف النوع	11

## الاجتماعي

- 12 تحليل التباين الأحادي لاختبار دلالة الفروق في 46  
إجابات أفراد عينة الدراسة نحو أبعاد الدراسة والتي  
تعود إلى اختلاف المستوى التعليمي.
- 13 اختبار شافيه للمقارنات البعدية لاختبار اثر المستوى 47  
التعليمي في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو موقفهم  
من "الجلوة العشائرية".
- 14 نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية لاختبار اثر 48  
المستوى التعليمي في إجابات أفراد عينة الدراسة  
نحو مدى تأثير "الجلوة العشائرية" في زيادة الجرائم  
في مجتمع مستقبلي الجلوة ".
- 15 تحليل التباين الأحادي لاختبار دلالة الفروق في 49  
إجابات أفراد عينة الدراسة نحو أبعاد الدراسة والتي  
تعود إلى اختلاف العمر.
- 16 نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية لاختبار اثر 50  
العمر في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو موقفهم  
من "الجلوة العشائرية".
- 17 نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية لاختبار اثر 51  
العمر في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مدى  
تأثير "الجلوة العشائرية" في زيادة الجرائم في مجتمع  
مستقبلي الجلوة.
- 18 تحليل التباين الأحادي لاختبار دلالة الفروق في 52  
إجابات أفراد عينة الدراسة نحو أبعاد الدراسة والتي  
تعود إلى اختلاف متغير العمل.
- 19 نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية لاختبار اثر 53  
متغير العمل في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو

- موقفهم من "الجلوة العشائرية".
- 20 نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية لاختبار اثر  
54 العمل في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مدى تأثير  
"الجلوة العشائرية" في زيادة الجرائم في مجتمع  
مستقبلي الجلوة.
- 21 تحليل التباين الأحادي لاختبار دلالة الفروق في  
55 إجابات أفراد عينة الدراسة نحو أبعاد الدراسة  
والتي تعود إلى اختلاف متغير الدخل الشهري للأسرة
- 22 نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية لاختبار اثر  
56 الدخل الشهري للأسرة في إجابات أفراد عينة  
الدراسة نحو موقفهم من "الجلوة العشائرية"
- 23 نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية لاختبار اثر  
57 الدخل الشهري للأسرة في إجابات أفراد عينة  
الدراسة نحو مدى تأثير "الجلوة العشائرية" في زيادة  
الجرائم في مجتمع مستقبلي الجلوة "

## قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان	رمز
		الملحق
67	إحصائية الجرائم للأعوام السابقة في لواء فقوع	أ
69	الاستبانة بصورتها النهائية	ب

## المخلص

تأثير الجلوة العشائرية في زيادة الجرائم في مجتمع مستقبلي الجلوة

دراسة استطلاعية في إحدى قرى الكرك - لواء فقوع

احلام عبد الكريم اللصاصمه\_ جامعة مؤتة، 2014

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير الجلوة العشائرية في زيادة الجرائم في مجتمع مستقبلي الجلوة ، دراسة استطلاعية في إحدى قرى الكرك - لواء فقوع ، وتعتبر هذه الدراسة جديدة حول الجرائم التي تسببها الجلوة العشائرية داخل مجتمع مستقبلي الجلوة ، ويعتبر دور القضاء العشائري مهم في الحد أو التقليل من الآثار السلبية ناتجة عن الجلوة بتهيئة الظروف المناسبة للقادمين بفعل الجلوة فهي بذلك تبحث في أحد المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع من أجل إيجاد بعض الحلول .ولتحقيق أهداف الدراسة تم بناء استبانة لغرض جمع البيانات ، وتم اختيار عينة عشوائية منتظمة ممثلة مجتمع الدراسة عددها ( 101 ) أسره ، وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها:

1. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو موقف مجتمع مستقبلي الجلوة من الجلوة العشائرية تبعا لمتغيرات (الجنس والعمر والمستوى التعليمي والدخل الشهري )
  2. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مدى تأثير الجلوة العشائرية في زيادة الجرائم في مجتمع مستقبلي الجلوة تبعا لمتغيرات ( الجنس والعمر والمستوى التعليمي والدخل الشهري )
- وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها : زيادة الوعي والتثقيف من خلال وسائل الإعلام ، حول ما تسببه الجلوة من جرائم داخل مجتمع مستقبلي الجلوة ، والإسراع في الإجراءات القضائية لامتصاص الغضب ، وإيجاد أماكن مخصصة لاستقبالهم تتوفر فيها شروط الحياة الكريمة ، وقيام الدولة بتقديم المساعدات ، المادية والامنية اللازمة لمستقبلي الجلوة للتخفيف من الابعاء والمشكلات الناتجة عن الجلوة، وقيام الدولة بتوزيع العائلات الجالية على اكثر من منطقة ؛ للتخفيف من الاكتظاظ على الاماكن العامة والمدارس.



## Abstract

### The effect of tribal algeloh in increasing crimes in the hosting society A prospective study in a village in the governorate of Al-Karak , Faqou'a District

Ahlam AL.Isassamh  
Mutah University 2014

The study aimed at determining the effect of the tribal procedure “Algeloh” in increasing crimes in its hosting community . It is a scoping study in a village in Al-Karak – Faqou'a District . This study is a pioneer one about the crimes that can be caused by Algeloh in the hosting community. According to the tribal norms and laws . This prevents a lot problems, but in fact Algeloh forms a threat for the stability and security of the hosting society by spreading crimes such as thefts and drugs. The role of the tribal judiciary is very important in reducing or minimizing the negative impacts resulting from Algeloh by creating suitable conditions for those coming by Algeloh. Accordingly , this study investigates one of the important issues from which the society suffers and tries to come up with solutions for them. To achieve the objectives of the study a questionnaire was built for the purpose of data collection. The study sample consisted of (101) families, selected randomly but systematically to represent the society of study.

The most important results for this study were :

1. There are statistically significant differences between the responses of the people who represent the study sample towards the attitude of the hosting society of Algeloh depending on the variables of (gender, age, educational qualification and monthly income).
2. There are statistically significant differences between answers of the study sample about the impact of the tribal Algeloh in increasing crimes in the hosting society of Algeloh depending on the variables of (gender, age, educational qualification and monthly income)

The study was concluded with a set of recommendations, the most important were: To increase awareness and education through the media about the crimes that Algeloh might cause within the hosting society of Algeloh. Additionally , to expedite the judicial procedures to absorb the anger of the victim's family,. Moreover , The State has to provide security and financial assistance necessary for Algeloh hosting society to ease the burden and problems caused by Algeloh , to distribute the families on more than one area to decrease overcrowding in public places, schools.

## الفصل الأول

### خلفية الدراسة ومشكلتها

#### 1.1 المقدمة

لا يمكن أن يعيش الإنسان منعزلاً عن الآخرين ، والإنسان بتركيبته كائنٌ اجتماعي لا يستطيع العيش ، إلا في مجتمع بغض النظر عن سلوك المجتمع الموجود فيه .ومن غير الممكن أن يقوم هذا المجتمع، دون وجود روابط وعادات وأنماط سلوك تحكمهم، ومن هنا لابد من وجود القوانين و الأعراف، لتنظيم السلوك البشري وحمايةً لحقوقه والممتلكات. ويعتبر القضاء العشائري في المملكة الأردنية الهاشمية ، جزءاً مهماً من الأجهزة القضائية المدنية .

بل إن هذا القضاء القائم على الأعراف والعادات الاجتماعية، الذي يقوم بإحدى أصعب الوظائف وأعقدها في المجتمع المحلي، حيث تقوم السلطات الأردنية بصفةٍ شبه دائمة بإيصال مهمة التعامل مع أعقد أنواع القضايا وأكثرها خطراً على المجتمع وتماسكه والتي تتضمن : جرائم الدم ، والشرف، للقضاء العشائري وخصوصاً في الأرياف وعلى نحو أقل في المدن .

يتكون القضاء العشائري من مجموعةٍ من الإجراءات و العقوبات، التي يفرضها العرف ، وتؤديها العادات ، وتتميز هذه الإجراءات وتلك العقوبات ، بالشدة والحزم من جهة ، وصعوبة الخروج عنها واختراقها من جهة أخرى ، وتعتبر الجلوه احد العقوبات التي يفرضها العرف العشائري ، على الجاني وأقربائه ، في قضايا الدم والعرض أو هي إحدى الإجراءات الفورية المترتبة على الجاني وأقربائه الذين يتحملون المسؤولية معه، وحسب الأعراف والتقاليد ، ومنذ قرابة عشر سنواتٍ ، ما تزال مناطق مختلفة في محافظ ه الكرك، تعاني نتيجة قدوم مئات ليس لذنوب ارتكبتها هذه العائلات القادمة ، بل لذنوب ارتكبه أحد أفراد العشيرة ، لكن صله الدم جعلتهم شركاء في العقوبة عشائرياً .

وتفرض الجلوة على مستقبلي العائلات الجالية عليهم (مجتمع المجلي ) ، الكثير من الضغوطات والآثار السلبية ، التي تؤثر على أهلهم وقربتهم ، ويصبحون هم الضحية لذلك الذنب الذي ارتكبه شخص غير مسؤول سواء كان في ظروف طبيعیه أم إجبارية ، ويؤدي ذلك إلى ضغوطات على كافة المجالات في منطقة مثل المياه والإسكان والصحة والتعليم ، الذي أثر سلباً على حجم الخدمات المقدمة للمواطن.

ولوحظ أنه مع تزايد ارتكاب الجرائم المتنوعة في المحافظة إلى أنه قابل ذلك انخفاض في جرائم القتل، حيث احتلت المساحة الأضيّق على الخارطة الجرمية حسب إحصائيات الأمن وقد كانت نسبة جرائم السرقة ، وتناول المخدرات ، المساحة الأكبر في مجتمع مستقبلي الجلوة . ومع هذا لا ننسى أن عشائر محافظة الكرك بشكل عام يعتزون بهويتهم الإسلامية ، ويعتبرون عاداتهم وقانونهم جزءاً من تراثهم الإسلامي رغم أن الحقيقة تدل على إن ممارسات البعض قد تضر في مصلحة أفراد المجتمع ، لذلك ترى أن الجلوة هي حل وليس مشكلة (العبادي، 1986).

فالجلوة العشائرية لها غطاء رسمي وقانوني من قبل الدولة وأجهزتها الأمنية . وهناك سندان للجلوة :

أولاً : السند التقليدي للجلوة : التشريعات العشائرية الملغاة التطبيق للجلوة فغعود إلى مجموعة من القوانين المتعلقة بالعشائر والبدو صدرت عام 1936 وتم الإلغاء 1976 في قانون رقم 34 ، ومع ذلك هناك استمرار بتطبيق الجلوة لغاية الآن ، ولم يسبق لأحد أن شكك بشرعيتها ، باستثناء بعض الأحكام الصادرة من محكمة العدل العليا والمحكمة الإدارية .

ثانياً : السند الحديث للجلوة : قراءة القانون بلغة التقليد ، وهنا يقوم الحاكم الإداري بفرض الجلوة العشائرية سنداً لأحكام قانون منع الجرائم 1954\7 ، لكن المقلق هنا من ناحية قانونية ودستورية أن القانون منع الجرائم لم ينص على استخدامه

في حالة الجلوة : إذ حصر الفئات والتي يطبق بحقها على سبيل الحصر وليس ضمنها عائلة الجاني وأقاربه . فالجلوة هي عرفية أكثر منها قانونية .

## 2.1 مشكلة الدراسة

في ضوء زيادة الوعي والتعليم والتغيرات الاجتماعية و السياسية، الذي أثر على المجتمع بأسره ، وسيطرة القوانين والأنظمة على الأمور ، وحلولها محل العادات والتقاليد والأعراف السائدة ، ومع ارتفاع نسب التعليم في الأردن بشكل كبير، و بالرغم من ذلك ، تم تسجيل حالات الجلوة العشائرية في ذات الوقت أعلى الأرقام منذ سنين ، بحسب دائرة العشائر في وزارة الداخلية ، ففي عام 2011 تم تسجيل 22 حالة جلوة فيما سجلت الأربعة أشهر الأولى فقط لهذا العام 12 جلوة .(حسب إحصائيات في صحيفة الرأي 2 شباط). ولقد لوحظ زيادة في أعداد الجرائم في السنوات التي تم فيها استقبال للجلوات في المجتمع المستقبل حيث بلغت عدد السرقة الجنائية والجرائم الإيذاء والجرائم الأخرى وقد كان المجموع الكلي للقضايا المسجلة من 2010 حتى تاريخ 2014/4/1 (172) قضية حسب ما ورد من مديرية شرطة الكرك . (ملحق رقم (أ)) وهناك علاقة بين الجلوة ، والتغيرات التي تطرأ على المجتمع ، فهل زادت من قوة الجلوة وأهميتها؛ أم أدت إلى إضعافها أم انه لا توجد علاقة بين كلا المتغيرين لذلك يجب التعرف على مفهوم الجلوة ، وماهيّة الجرائم التي تسببها وتؤدي إلى نشوئها في مجتمع مستقبلي الجلوة . حيث تفرز الجلوة ، ضغوطات كبيرة على مجتمع مستقبلي الجلوة ، (المجلى وعلى أفراد ذلك المجتمع ، على المرافق العامة من مجالات صحية وتعليمية واجتماعية وقانونية وسكنية ، نبدأ في الحديث عنها :

أولاً: الضغوطات على المرافق العامة ، ومنها الطرق، والحدائق ، والملاعب ، حيث أن زيادة عدد العائلات المستخدمة للمرافق العامة ، وخاصةً على المجتمع المستقبل للجلوة (المجلى )، يؤدي إلى ضغط على تلك المرافق ، مثل الطرق ، بزيادة عدد السيارات ، وهذا يؤدي إلى كثرة الحوادث ، والعبث في الحدائق

والضغط على الملاعب ، لأنهم لا ينتمون إلى تلك المنطقة، ولديهم شعور بالعودة أجلاً أم عاجلاً ، فإن هذا يؤدي إلى عدم الاهتمام ، واستنزاف لهذه الأماكن دون المحافظة عليها مثل قطع الأشجار واستخدامها في التدفئة ، والتعدي على الأماكن الأثرية بالحفر والعبث ، واستغلالها لإغراض أخرى ، والتعدي على حرمة القبور؛ مما يؤدي إلى استفزاز وإثارة المشاجرات بين الأفراد لحماية الأماكن التي تخصهم ، ومنع التعدي عليها .

ثانياً: أما بالنسبة إلى الجانب التعليمي ، فقد تظهر ضغوطات تتمثل في زيادة عدد الطلبة داخل المدارس والغرف الصفية ، وزيادة الإحتكاك بين الطلبة ، الذي يؤدي إلى حدوث المشاجرات ، وأخذ العادات سيئة من بعضهم البعض ، والتقليد الأعمى ، حيث أن كل منهم لديه تصرفات ، مردها إلى التربية من قبل الأسرة التي ينتمي لها . ومن جانب المعلمين ، حيث يتم إجلاء بعض المعلمين ، الذين ينتمون للعائلات التي فرضت عليها الجلوة ، إلى مدارس جديدة قد لا تناسبهم ، مما يحدث خللاً في المسيرة التعليمية ، والتشويش على الطلبة ، مما يؤدي إلى زيادة في المشاكل كالتسرب من المدرسة .

ثالثاً : أما بالنسبة للضغوطات الاجتماعية ، التي تفرضها الجلوة العشائرية على مجتمع (المجلى) ، من خلال العلاقات السائدة بين أفراد ذلك المجتمع ، وقدم أشخاص وأفراد جدد على هذا المجتمع تجعل هذه العلاقات أضعف وأقل تماسكاً، مما يؤثر على استقرار والانسجام الذي كان يسود المنطقة ، ويزيد من حدوث المشكلات بين الأفراد ، ويكتسب هؤلاء الأفراد السلوكيات الجديدة من القادمين ، سواء كانت جيدة أم سيئة ، هذا ما يخلق عدم التوازن . ولأن السلوكيات المكتسبة قد لا تناسب هؤلاء الأفراد ، وتعارض كثير من العادات الموجودة أصلاً، مما يولد تصرفات خاطئة تضر بالأفراد.

رابعاً : أما بالنسبة للضغوطات على المجال الصحي والاقتصادي فإن زيادة عدد الأفراد ، وقدم أعداد كبيرة لم تكن في الحسبان بشكل مفاجئ ، يولد ازدحاماً على المرافق الصحية والاضطراب بين الأفراد ، وعدم توفر الرعاية الصحية المناسبة

، مما يجعل هنالك الكثير من التصادمات بين القائمين ،على هذا المجال، والأفراد الجدد ما يولد لدينا مشكلات وتعديات على الآخرين، أما بنسبة إلى الاقتصاد، فنلاحظ عدم توفر الدعم المناسب لتقديم الخدمات المناسبة ، للقادمين سواء كان من قبل الحكومة أو من المجتمع المستقبل ، ولا نستطيع لوم أحد منهم ، لأن الجلوة لا تأتي بشكل مخطط له بل بشكل مفاجئ يصعب فيه توفير الخدمات بشكل أسرع ، لأن الأفراد القادمين ، كانوا يعيشون في مستوى معيشي مختلف عما أصبحوا عليه ، هذا ما يولد لديهم شعوراً بالنقص وإثارة المشاكل، كرد فعل يؤثر سلبياً على مستقبلي هؤلاء الأفراد . ومن ناحية أخرى ، ساهمت في شحن الأجواء العامة ، وزيادة الميل نحو العنف، والتطرف الفكري ، والانحلال الأخلاقي والاجتماعي.

وتحدد هذه مشكلتها في السؤال التالي : ما مستوى تأثير الجلوة العشائرية في زيادة الجرائم في مجتمع مستقبلي الجلوة وجهة نظر أفراد المجتمع المستقبل للجلوة من الجلوة العشائرية ؟

### 3.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مستوى تأثير الجلوة العشائرية في زيادة الجلوة في مجتمع مستقبلي الجلوة ،وينبثق من الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية والتي تسعى الدراسة إلى تحقيقها وهي كما يلي :

1. التعرف على التغيرات الاجتماعية التي تحدث للمجتمع المستقبل للجلوة و دورها في انتشار الجريمة عند تنفيذ عقوبة الجلوة العشائرية .
2. معرفة نظرة المجتمع للجلوة العشائرية و أفراد الجلوة العشائرية .
3. معرفة ما إذا كانت الجلوة العشائرية حلاً للجرائم أم أنها المسببة لجرائم جديدة في المجتمع المستقبل للجلوة .
4. معرفة دور القضاء العشائري في السيطرة على المستجدات والتحديات التي تنشأ عند المجتمع المستقبل للجلوة العشائرية .

#### 4.1 أهمية الدراسة

تعتبر هذه الدراسة جديدة ، حول الجرائم التي تسببها الجلوة في مجتمع مستقبلي الجلوة ، لأنها حلاً وليست سبباً للجرائم ، لكن القادمين بسبب الجلوة هم أشخاص لهم عاداتهم وسلوكياتهم، سواء كانت خاطئة أم صحيحة ونظراً لتغيرات التي تطرأ عليهم في مجتمع جديد يولد لديهم سلوكيات قد تؤدي إلى ارتكاب الكثير من الجرائم المقصودة أو غير المقصودة .

فالأعراف العشائرية ، قد وضعت عقوبة الجلوة من أجل أن تحل الكثير من المشكلات أو ما يسمى في (فورة الدم) ، ألا أنها أصبحت تهدد استقرار وأمن المجتمع المستقبل للجلوة ، بانتشار الجرائم مثل السرقة والمخدرات ، بصورة ملفتة للانتباه ويسعى القضاء العشائري للحد أو التقليل من الآثار السلبية الناتجة عن الجلوة ، بتهيئة الظروف المناسبة للقادمين سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو أمنية .

وتكمن أهمية هذه الدراسة أيضاً؛ في ندرة الدراسات حول هذا الموضوع ، بعد إجراء مسوحات أولية بهذا الخصوص ، وتسعى الدراسة إلى رصد وتحليل الأوجه المتعددة في هذا الحقل البحثي ، وتأثيره على مختلف جوانب الحياة ، وسيتم التركيز على دور القضاء العشائري ، في تقليل من تلك المشكلات ، ومساعدة على تحقيق الأمن .

ونتوقع أن تقدم نتائج الدراسة ، إسهاماً نظرياً يستفيد منه القضاء العشائري ، والتقليل من استقبال الكثير من الجلوات على نفس المنطقة ، بشكل متتالٍ تجعل من هذه المنطقة بيئة مناسبة لانتشار الجرائم.

#### 5.1 أسئلة الدراسة

1- ما مستوى تصورات أفراد عينة الدراسة (مجتمع مستقبلي الجلوة) من "الجلوة العشائرية"؟

2- ما درجة تأثير "الجلوة العشائرية" في زيادة الجرائم في مجتمع مستقبلي الجلوة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

3- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاهات مستقبلي الجلوة نحو التغيرات التي تحدثها الجلوة وتعزى للجنس؟

4- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاهات مستقبلي الجلوة نحو التغيرات التي تحدثها الجلوة تعزى لمتغير التعليم؟

5 هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاهات مستقبلي الجلوة نحو أبعاد الدراسة والتي تعود إلى اختلاف العمر؟

6 هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاهات مستقبلي الجلوة نحو أبعاد الدراسة والتي تعود إلى اختلاف العمل؟

7 هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاهات مستقبلي الجلوة نحو أبعاد الدراسة والتي تعود إلى اختلاف الدخل الشهري للأسرة؟

## 6.1 التعريفات الإجرائية

القضاء العشائري : هو قانون له بنوده وفصوله باتفاق العشائري لحل النزاعات التي تنشأ بينها ولحماية الحقوق من الضياع وتصفية النفوس يعد عمليات التقاضي وإجراء الصلح بينها .

أقسام القضاة :

1. قضاة الدم .

2. قضاة النساء .

3. قضاة السرقة والامور المالية .

4. قضاة الخيل .

العرف : هو ما استقر في النفوس من جهة العقول ، وتلقته الطبائع السليمة بالقبول ، أو هو ما استقرت النفوس عليه بشهادة العقول ، وتلقته الطبائع السليمة بالقبول ، ويعد العرف أقدم المصادر الرسمية للقاعدة القانونية . وهو أيضا اتفاق



الناس على خطة معينة في مختلف ألوان النشاط الاجتماعي ، مع إحساسهم بهذه الخطة كقاعدة قانونية ، فالقاعدة القانونية العرفية لا تصدر عن السلطة الحاكمة ، ودائماً تستخلص من واقع حياة الجماعة .

أما الصلح : فهو مشروع بالكتاب والسنة والإجماع ، من أجل أن يحل الوفاق محل الشقاق، ولكي يقضي على البغضاء بين المتنازعين . ففي الكتاب يقول سبحانه وتعالى : (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل واقتسوا إن الله يحب المقسطين ) .

ونظام العقوبات في حرمة الدماء والأموال والأعراض :  
العقوبات جمع عقوبة وهي الجزاء على الذنب ، وقد جعل الإسلام العقوبة أنواعاً ثلاثة:

1- الحدود: وتشمل العقوبات على الزنا، وقذف المحصنات العفيفات شرب الخمر، السرقة، فساد في الأرض، والارتداد عن الإسلام. قال عليه الصلاة والسلام: ( ولو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها). متفق عليه.

2- القصاص: مشروع لقوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص)، وقوله : (ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب) .

3- التعزير : أي التأديب بغير الحدود والقصاص ، ولم ينص الشرع على عقوبة له ، وهو متروك للدولة ، تضع العقوبات بحسب الذنوب مثل: الغش ، الربا ، وعقوبة التعزير، قد تكون بالحبس أو الجلد أو النفي أو الغرامة. (أبراهيم لببسم

(2001

\*المجلى :وهو المكان الذي يصلح عرفاً لإقامة الجاني وأقاربه ، ويعادل في الاصطلاح الحديث (المهجر) وأن القاعدة العامة التي تحدد المجلى هي (العلاقة مع العشيرة وليس موقع الديرة ) فالحدود بين العشائر ،هي التي تحدد المجلى ، أو مقطع الدم كما يسمونه .

وللمجلى أهمية خاصة ، إذ أن الجلاء ليس مجرد انتقال الجاني وأقاربه ، من ديرة عشيرتهم ، إلى الديرة الجديدة التي تصلح أن تكون (مجلى) لكل عشيرة ،

وأصبح معروفاً بين العشائر، (المجلى) الذي يصلح لكل منها، فقد لا يصلح (مجلى) إحدى العشائر أن يكون (مجلى) للعشائر الأخرى .

وقد حددتها العادات والتقاليد بثلاثة قواعد هامة في هذا المجال وهي :  
أولاً : ديرة صاحب لا تعتبر مجلى نظراً للأحلاف والروابط القوية ، التي تربط بين العشيرة وحليفاتها من العشائر الأخرى، والهدف من ذلك انه لو تم الجلاء إلى ديرة عشيرة صديقة فإن أقارب المجنى عليه ، يكون ترددهم على هذه الديرة طبيعياً، وبالتالي يمكن أن يحصل الاحتكاك بينهم وبين الجاني وأقاربه في هذه الديرة ، مما يسبب إثارة العواطف وتجديد المنازعات ، وهذا يتنافى مع ما رمت إليه السوادي البدوية من الجلاء ، إذ أن هدفها نفي أي احتمال للاحتكاك بين الطرفين المتنازعين.

ثانياً : ديرة القبيل: تعتبر مجلى وهي المنطقة التي تسكنها عشيرة غريبة عن العشيرة ، التي ينتمي إليها الجاني والمجنى عليه ، يصبح أن تكون مجلى للجاني وأقاربه والعلاقات التي تربط هاتين العشيرتين هي علاقات عدائية .  
ثالثاً : لا يعير البدو الاهتمام لبعد المسافة أو قربها، بين ديره العشيرة التي ينتمي إليها الطرفان، ولكن أولاً وأخيراً تعود إلى العشيرة التي يعتبر المجلى ديره لها .(أبو حسان ،1987)

أما بنسبة لمفهوم العطوة العشائرية ، ويمكن وصفها بأنها إجراءات قضائية عشائرية بسيطة ، وذات تأثير كبير ، بنفس الوقت . وعليه فإن العديد من الاجراءات القضائية المدنية ، قد جاءت صدمة للعشائر وحسبما تقتضيه القوانين العرفية ، فإنه لا بد أن يسبق الصلح في قضية ما ، جلاء المتهم ، وأخذ العطوة الكافية ، مع استمراريته في تجديدها، إلى أن يأخذ الصلح مكانه ويتم ، وبذلك فإن المجرم نفسه أو لنقل المخطئ أو الجاني، يستبقي الكرامة والحرية لنفسه ولأقاربه على حد سواء . وعلى النقيض من ذلك ، فإن المحاكم المدنية ، تلجأ إلى الحجز القضائي والسجن ، الأمر الذي تعتبره العشائر إهانة ، وتنزيراً لدرجة وقيمة شخص قد يكون بريئاً . إن الإجراء العشائري التقليدي ، وهو (العطوة) ، أكثر تأثيراً وفعاليةً في فرض القانون والأمن والحماية ، والحصول على العدالة

الصحيحة بما يرضي الأطراف المتنازعة . وبعبارة أخرى ، فإن (العطوه) نوع من (سياسة الجماعة ) . وذلك لأن الطرفين يوافقان على قبول قرارات القاضي ، دونما اعتراض أو جزع ، وبالتالي فإن ذلك لا يحتاج إلى عظيم جهد لفرض هذه القرارات (العبادي، 1986).

## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

#### 1.1 الإطار النظري

تعتبر الجلوة إحدى العقوبات التي يفرضها العرف ونعني بالجلوة هي النفى أو الإبعاد من ديرة العشيرة إلى ديرة غريبة . وهي من أهم العوامل في تخفيف وقع الجريمة لأنه يضع حداً للمضاعفات التي يتوقع نشوءها ، خاصة وأن الجلاء يتم فور ارتكاب الجريمة وقبل أن ينتشر الخبر بين العشائر ولما للجلاء من آثار عميقة في حياة العشيرة ومستقبلها فإنه لا يحصل إلا في الجرائم الخطيرة وهي على سبيل الحصر نوعان :

1. قضايا القتل .

2. قضايا العرض .

وهناك الكثير من الآثار النفسية والاجتماعية المترتبة بفعل الجلوة على المجتمع المستقبل ومدى التوتر التي تسببه في زيادة المشكلات والجرائم داخل المجتمع المستقبل . فالمجلى : هو المكان الذي يصلح عرفاً لإقامة الجاني وأقاربه ، إن القاعدة العامة التي تحدد المجلى (العلاقة مع العشيرة وليس موقع الديرة ) . فالحدود بين العشائر هي التي تحدد المجلى أو مقطع الدم كما يسمونه ومن الأمثلة على ذلك وادي الموجب يعتبر مقطع دم بين عشائر الكرك وعشائر بني حميدة فالكركي يكون مجلاة شمالي وادي الموجب حيث توجد عشائر بني حميدة ، والحميدي يكون مجلاة جنوبي وادي الموجب حيث توجد عشائر الكركية . (أبو حسان ، 1987)

يتناول هذا البحث النظريات والنفسية الاجتماعية ، التي تبين أن تطور المجتمعات ، يصاحبه نمو اجتماعي واقتصادي واختلالات في النسيج الاجتماعي ، يؤدي إلى التغير في أنماط السلوك الإجرامي ، وحجم الجريمة الناتجة عن الجلوة في مجتمع .

النظريات النفسية :يرتبط الفرد بالمجتمع الذي يعيش فيه ، بكثير من الصلات فالمجتمع هو الذي يمدّه بأسباب الحياة المادية ، والمعنوية ، فيوفر له المأكل والمشرب ، والمأوى ، والأمن والاستقرار والحماية ، كذلك فإن المجتمع، يمد الفرد بالثقافة والخبرات والمهارات من خلاصة التجارب الإنسانية الطويلة . وأما بالنسبة للاتجاه النفسي فيعتبر حالة من استعدادات عقلية ونفسية وعصبية ، تتكون لدى الفرد من خلال الخبرة والتجربة ،التي يمر بها الفرد وتؤثر هذه الحالة تأثيراً ملحوظاً على استجابات الفرد ، أو سلوكه إزاء جميع الأشياء والمواقف ، التي تتعلق بهذه الحالة ، ومعنى ذلك أن الاتجاه حالة استعداد للنشاط الجسمي والعقلي ، تعد الفرد وتهيئه لاستجابات معينة . (العيسوي ،1984)

لذلك استطاعت النظريات النفسية ، أن تقدم لنا تفسيراً واضحاً لظاهرة العنف، وزيادة نسبة الجرائم ،التي من شأنها أن تسبب الكثير من الجلوات ، ومن حيث أن السلوك الإجرامي ، هو نتاج للصراع القائم بين الهو وبين الأنا، فإذا نجحت الأنا في مساعيها، أترن السلوك ، وعاش الفرد متكيفاً مع البيئة المحيطة به ، أما في حالة فشلها، فقد ينحرف السلوك ويصبح شاذاً أو إجرامياً في اتجاهاته ، أي تكون هناك دوافع مكبوتة في اللاشعور، تعمل بطريقة بعيدة عن وعي الفرد وإدراكه، ويتم توجيهه بشكل منحرف ، والإنسان تحركه غريزتان هما: غريزة الموت وغريزة الحياة، اللتان تمدانه بالطاقة الحيوية، فغريزة الموت هدفها التدمير، والقتل، والتخريب ،وتفكيك الكائن الحي، وهي تأخذ كل أشكال العدوانية والعنف، وذلك من خلال الصراعات الداخلية، التي تؤدي إلى تدمير الآخرين عندما تتوجه إلى الخارج، أما غريزة الحياة فلنّها تكون مسؤولة عن كل ربط ايجابي في الحياة. وهذه النظرية، تسعى إلى توضيح صراعات داخل مجتمع الجلوة، بين القادمين والمستقبلين .وتقوم نظرية (فرويد) ،على أساس وجود قوة خفيفة، من شأنها صد النزاعات والخواطر ومنعها من الظهور في منطقة الشعور، إما لأنها من الأفكار أو الذكريات، التي لا يقوى فيها الإنسان على تحمل ما يصيبه من آلام شديدة بسبب ظهورها، ولقد أطلق (فرويد) على هذه القوة الخفيفة (الكبت)، والذي عن طريقه ترتد حالة الإنسان من الشعور إلى اللاشعور.(الوريكات ،2004)

ترى النظرية السلوكية (سكنر) أن السلوك الإجرامي هو سلوك مكتسب، يتعلمه الفرد من محيطه، الذي يعيش فيه. ويؤكد (سكنر) (1965) أن للتقليد دور بارز في تعلم السلوك العدواني، ويكون ذلك من خلال ما يلاحظه الفرد، في محيط الأسرة، أو المجتمع المحيط، وكل المستجدات التي طرأت عليه من قدوم أفراد، جدد بفعل الجلووة بواسطة التقليد .

أما بالنسبة لنظريات الاجتماعية ، ونتيجة للحتمية البيولوجية والنفسية فقد ظهرت الحتمية الاجتماعية ، التي تذهب إلى أن السلوك الإجرامي ، ينتج من مظاهر السلوك ، والعمليات الاجتماعية الأخرى . وقد اتخذ تحليل هذه العمليات ، فيما يختص بصلتها بالسلوك الإجرامي شكلين أساسيين هما :

أولا - ربط التغيرات في معدل الجريمة بالتغيرات في التنظيم الاجتماعي .  
ثانيا - تحديد العمليات التي تؤدي بالشخص ، إلى ارتكاب السلوك الإجرامي (2004، الوريكات) .

وتؤكد نظرية الضبط (هيرشي) ، أن الإجرام والعنف والجريمة ، ترجع إلى ضعف القدرة على الضبط الذاتي ، الذي تكون غالبا نتيجة ، التربية الأسرية و الاجتماعية. ويوضح العالم (هيرشي)، أن فقدان القدرة على الضبط الذاتي نتيجة غياب القوى الاجتماعية والتربوية ، التي تسهم في تدريب الفرد على الالتزام بالمعايير الاجتماعية والأخلاقية ، و فإن يكون المجرم لا يقيم وزنا للنظام الاجتماعي، ولا يكثرث بما يصيب الآخرين، من الألم والدمار وقتل الأبرياء ، الذي يتعرض له مجتمع المستقبل للجلوة . أما العالم (ريدل) فقد فسر السلوك الإجرامي، بقصور الضبط الذاتي ، وعدم القدرة على التكيف ، من خلال عدم قدرة المجرم على تحمل الإحباط ومقاومة الأغراء ، وعجزه عن مواجهة الحقيقة. (شتا ، 1993)

وهذا ما يفسر ظهور العديد من الجرائم ، الناتجة عن الجلووة في مجتمع المستقبل، وأن الانحراف عن القيم الاجتماعية ، هو سلوك مكتسب ، وأن الطابع الإجرامي، لمجموعة الأفراد المنحرفين ، يساهم في اتساع دائرة الانحراف والإجرام عن طريق استقطاب أفراد جدد . أي أن الشخصية تكون مرتبطة بالبيئة ،

التي يعيشها الفرد خلال مسيرته التطورية ، من خلال أدوار نموه المختلفة . ومن خلال ارتباطه بالمنحرفين ، عن طريق الصداقة والمودة والزمالة الدراسية ، من قبل القادمين عن طريق الجلوة .

وأن الانحراف ظاهرة اجتماعية ناتجة عن القهر والنشاط الاجتماعي ، الذي يمارسه بعض الأفراد، اتجاه البعض الآخر، لأن الفقر والفراغ، يولدان ضغطاً ضد التركيبة الاجتماعية للنظام ، وهذا يؤدي ببعضهم، إلى تحقيق هدفه المنشود ، من خلال التهديد لكسب المال أو السرقة أو القتل.

أن الانحراف ظاهرة ناتجة عن فشل السيطرة الاجتماعية على الأفراد ، وتعتمد هذه النظرية ، على تجارب (أميل دور كايم) الذي أكد أن الانحراف ، يتناسب عكساً مع العلاقة الاجتماعية بين الأفراد ، فالمجتمع المتماسك، يكون عكس المجتمع المختلط ، الذي يتفكك نتيجةً لقدم أفراد جدد . وتقوم نظرية (التفكك الاجتماعي)، على أساس مقارنة المجتمعات المتحضرة بالبداية والريفية ، وتتميز المؤثرات التي تحيط بالفرد في المجتمعات الأخرى ، بالثبات والانسجام ، فالفرد فيها يعيش بين أهله وعشيرته، حيث جميع احتياجاته الرئيسية داخل هذه الجماعة ، التي تحيط به، وفي كنفها يشعر بالأمان والاستقرار، إذ هي التي تهتم بكافة مشاكله واحتياجاته ، على أساس التعاون والتكافل والتضامن . والملاحظ في مجتمع الجلوة هو أن كل مجموعة تكون كقاعدة عامة مكتفية بنفسها اكتفاءً ذاتياً بحيث لا تكون بها حاجة للالتجاء إلى الجماعات الأخرى لسد حاجة أفرادها . (أبو عامر ، 1982)

وتأتي تركبنا من مرحلتين بسندنا إلىاء وحننا إلى لائنا: إن الناس نوفضيهم إلىاء ريثك نم عايشلاً في الحياة الاجتماعية ثمل قورثلاً، ثناكلماو، قوقلاو، نملأاو، ةاواسملاو، والحرية ، امدنعو لا اونكمتي نم قيقحت تلك القيم وأهميق قدحاو نوعلطتي اهيلإ؛ نإف ملاد نم اللارضا والغضب اءدعلاو كشتتل . اذهو فقوملا فرعي بـ "الحرمان النسبي" ريشيو إلى : رتوتلا يذلا أشني نم براضتلا نيب ما يغبني نأ نوكي امو وه نئاك ايلعفاً اميف قلعتي عابشا ميقلا الجمعية إن ملأسملا ملأساحلا في روصت نأ مرحلا - كما يري دوس وهيو - ثمتتل في " راكفلأ" يئلا دكؤت نأ سائلا يملكون فجوة نيب امل يغبني نأ اولصحي ملأا امو نولصحي ملأا

لاعفٍ أو نودقتعي مهذاً نوعيطتسيه مقيقتح. ظحلاملاف يجرأخلا قد يعتقد نأ كئانه لااكشأاً تمقافتهم نم نامرحلا، امنيب يعتقد المحرومين نأ اذه وه ماطنلا يعبطلا للأشياء . نمو انه فإن الحرمان يفسنلا ريشي لإةجردلا يئلا رعشي اهدنع الفرد هذاً مورحم امو بترتي إء كئانم بضغ وعداء .

أما بنسبة لنظرية الإحباط والسلوك العدواني والتي ومن أهم رواد هذه النظرية الإحباط نيل ميللر وينصب اهتمامه على الجوانب الاجتماعية للسلوك الإنساني ،وقد عرضت أول صورة لهذه النظرية على فرض مفاده وجود ارتباط بين الإحباط والعدوان حيث يوجد ارتباط بين الإحباط كمثير والعدوان كاستجابة ، كما يتمثل جوهر النظرية في الآتي:

- كل الاحباطات تزيد من احتمالات رد الفعل العدواني.

- كل العدوان يفترض مسبقاً وجود إحباط سابق.

فالعدوان من أشهر الاستجابات التي تثار في الموقف الإحباطي ويشمل العدوان البدني واللفظي حيث يتجه العدوان غالباً نحو مصدر الإحباط، فعندما يحبط الفرد عدوانه إلى الموضوع الذي يدركه كمصدر لإحباطه، ويحدث ذلك بهدف إزالة المصدر أو التغلب عليه أو كرد فعل انفعالي للضيق والتوتر المصاحب للإحباط ، كما توصل رواد هذه النظرية إلى بعض الاستنتاجات من دراستهم عن العلاقة بين الإحباط والعدوان والتي يمكن اعتبارها بمثابة الأسس النفسية المحددة لهذه العلاقة وهي:

1. تختلف شدة الرغبة في السلوك العدواني باختلاف كمية الإحباط الذي يواجهه الفرد ويعتبر الاختلاف في كمية الإحباط دالة لثلاثة عوامل هي:

- شدة الرغبة في الاستجابة المحببة.

- مدى التدخل أو إعاقة الاستجابة المحببة.

- عدد المرات التي أحبطت فيها الاستجابة.

2 . تزداد شدة الرغبة في العمل العدائي ضد ما يدركه الفرد على أنه مصدراً لإحباطه، ويقل ميل الفرد للأعمال غير العدائية حيال ما يدركه الفرد على أنه



مصدر إحباطه.

3 . يعتبر كف السلوك العدائي في المواقف الإحباطية بمثابة إحباط آخر يؤدي إلى ازدياد ميل الفرد للسلوك العدائي ضد مصدر الإحباط الأساسي، وكذلك ضد عوامل الكف التي تحول دونه والسلوك العدائي.

4 . على الرغم من أن الموقف الإحباطي ينطوي على عقاب للذات إلا أن العدوان الموجه ضد الذات لا يظهر إلا إذا تغلب على ما يكف توجيهه وظهوره ضد الذات، ولا يحدث هذا إلا إذا واجهت أساليب السلوك العدائية الأخرى الموجهة ضد مصدر الإحباط الأصلي عوامل كف قوية . ( الحوراني ، 2011 )

وتعد الجلوة أحد أسباب الحرمان النسبي لدى أفراد الجلوة لأنهم تركوا كل شيء ورائهم والمسبب للإحباط الذي يدفعهم للعدوان والسلوك الجرمي لتلبية حاجاتهم وسد النقص .

ويرى العالم "روجرز" ، أن التطور قد لا يسير في مجراه الطبيعي الايجابي أحيانا بسبب اصطدامه بمعوقات تعرقل حركته ، وتسبب عليه الطريق، مما يؤدي إلى شعور الفرد بالاضطراب النفسي. وفيما يأتي أهم تلك المعوقات:

1- اختفاء الفرد وراء الأقنعة .

2- محاولة الشخص تحقيق توقعات الغير وتطلعاتهم ، والذي تتعارض فيه مع حقيقة الفرد الذاتية ورغباته .

3- عدم استيعاب الفرد للمستويات والمعايير الاجتماعية الجديدة .

4- شعور الفرد بين نفسه الحقيقية وبين النفس المزيفة ، التي يتعامل بها مع المجتمع الجديد عليه . ( العيسوي 1984 )

يرفض سذرلاند في نظرية (الاختلاط التفاضلي ) اعتبار أن السلوك الإجرامي، سلوكاً موروثاً، فالإجرام لا يورث، وإنما يكتسب بالتعلم ، الذي يحدث من نتيجة انخراط الفرد في جماعة، ويحدد نوع وقواعد السلوك ، والقيم السائدة فيها، ما إذا كان الفرد سيتعلم الإجرام أم لا، فإن كان أفراد هذه الجماعة ممن يحترمون القانون ويلتزمون بأوامره ونواهيه، تخلق الفرد بأخلاقهم وتعلم منهم السلوك المتفق مع القانون، أما إن كانوا ممن يؤيدون انتهاك القوانين ويميلون

لمخالفتها، فالغالب أن ينهج الفرد نهجهم ويتعلم منهم خصالهم مما يؤهله لاقتراف الفعل الإجرامي، فيكون انحرافه أمراً مؤكداً إذا اقتصر في علاقاته على أفراد جماعته، وعزل الجماعات الأخرى ، التي يغلب على أفرادها احترام القانون. (الوريكات ،2004)

ومن بين الانتقادات التي وجهت لـ "سذرلاند" ، كون الفرد في كثير من الأحيان، لا يكون مجبراً على الانتماء إلى جماعات منحرفة، إن لم يكن هو شخصاً منحرفاً، كما أنه لم يأخذ بعين الاعتبار ، الاختلافات داخل المجموعة الواحدة ، ودور الفرد في هذا الاختلاف ، ففي الوقت الذي يتبنى البعض موقفاً إجرامياً ، ينجح آخرون في احترام القانون ، ويكون العنصر من المجموعة ، قادراً على التأثير والاختيار بين أحد الجانبين وتركيز "سذرلاند" على التعلم ، واستبعاد العامل الشخصي الداخلي ، اصطدم بأطروحات تقول عكس ذلك، لأن الفرد قد لا يكون في حاجة لمن يعلمه السلوك المنحرف ، بقدر ما يكون في حاجة إلى تعلم السلوك السوي ، فالطفل مثلاً بطبيعته ميال إلى الكذب والخداع ، وإذا ترك بغير تربية ولا تهذيب ، فإنه يكبر نازعاً إلى الإجرام . أو يتولد من خلال اختلاطه في أفراد جدد قادمين بفعل الجلو . و اعتمد "ميرتون" في نظريته (التراخي الاجتماعي)، على تجاوز العوامل المنعزلة ، واهتم بالبنية الاجتماعية ، بما فيها من تناقضات ، تدفع بالفرد إلى الخروج عن التنظيم الاجتماعي ، والسقوط في الإجرام بفعل غياب المعايير الاجتماعية، وحاول "ميرتون" أن يعتمد نظرة متكاملة للمجتمع ، فانطلق من تحليل البنية الاجتماعية ، محاولاً معرفة الأسباب التي تدفع الفرد إلى السلوك الإجرامي، وتوصل إلى حصر هذه الأنماط السلوكية ، اعتماداً على مفهوم اللامعيارية ، أو حالة عدم النظام ، التي تسيطر على المجتمع ، وتجعله بدون وسيلة ثقافية يعتمد عليها الناس ، لتحقيق رغباتهم ، فيضطرون إلى الإجرام .(الوريكات ،2004)

وبللجوء لأسباب الجريمة والجنوح وجد أنها ردود فعل الفرد وتكيفه ، مع التناقضات التي تفرزها الثقافة السائدة لمجتمعه، وبما أن أغلب الرغبات والغرائز ، ليست بالضرورة طبيعية ، وإنما هي مجموعة من الأهداف والإغراءات ، التي

ينتجها المجتمع وتكرسها الثقافة السائدة فيه، فإن عدم توفير الإمكانيات ، وإتاحة الفرص لجميع فئات المجتمع ، لتحقيقها فإنه من الضروري أن يظهر أفراداً ، يعمدون إلى وسائل غير مشروعة في تحقيق وإشباع ما تتطلبه الثقافة ، بعد أن تعذر تحقيقها بوسائل مشروعة، هكذا ميز "ميرتون" بين عنصرين هامين هما :-

- الأهداف والمعايير: فالأهداف هي تلك الاهتمامات ، التي تكون مشروعة ، وتشكل آمال وتطلعات يسعى كل فرد لتحقيقها ، وتتدرج بالترتيب حسب أهميتها في سلم القيم الاجتماعية.

- أما المعايير :فهي مجموعة القواعد التي تحكم السلوك ، وتضبط وسائل الوصول إلى الأهداف ، فسلوك الإنسان مرتبط بهذين العنصرين ، ومدى ترابط العلاقة بينهما وكلما كانت الصلة متوازنة كان السلوك متوازناً، وإذا تم التركيز على الأهداف ، دون اعتبار للمعايير تصبح كل الوسائل المشروعة أو غير المشروعة ، مقبولة في نظر الشخص لتحقيقها ، وبالتالي ينتج السلوك الإجرامي عن هذا الاختلال ، الناتج عن الأفراد الجدد القادمين من الجلوة .

وارتكزت النظرية البيئية (لكليفورد شو) ، على الظاهرة الإجرامية على المعطيات، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة محددة ، بحيث تكون هذه الأوضاع هي المسؤولة عن الجريمة بها، وهو ما يعني أن الجانب العضوي والنفسي للفرد ، ليست هي العامل الحاسم بل الظروف الاقتصادية السائدة ، والمحيط الاجتماعي والبيئي، وقد ركز "شو" في نظريته على المجالات العمرانية والسكانية غير الملائمة ، والتي تنتشر فيها كل أشكال الجرائم (أحياء الضواحي- هوامش المدن) .وقد ساهمت أبحاث "شو" ، في تركيز الاهتمام على المراكز الحضرية ، والظاهرة الإجرامية ، والتي خلصت إلى وجود نوع من التمايز ، ما بين جرائم البوادي وجرائم الحواضر، والتي تنشأ من الجلوة. (د العايدي، 2001) وتعتبر نظرية التعلم الاجتماعي ، من النظريات التي تهتم في تفسير عملية تعلم سلوك العنف ، المسبب للجريمة ، عن طريق التقليد والمحاكاة ، ويرجع الفضل الكبير إلى ألبرت "باندورا" الذي قدم كتاب بعنوان (التعلم الاجتماعي) من خلال

المحاكاة . ويشير "باندورا" في نظريته إلى أن السلوك الإنساني سلوكٌ متعلمٌ في معظم الأحيان ،حيث يتعلم سلوك الآخرين من خلال الملاحظة . وقد حدد "باندورا" ثلاثة مصادر للسلوك الإجرامي العنيف تتمثل في الأسرة ، والثقافة الفرعية ، والاقتداء بالنموذج الرمزي . وهذه المصادر يمكن أن تسبب العنف بدرجاتٍ مختلفةٍ . (رمزي وسلطان ، 2002)

المصدر الأول للعنف وهو أحد الأسباب في وقوع الجرائم : أن الأسرة من خلال استخدامها للعنف تعلمه لأفرادها ، فبعض الآباء ، يشجعون أبناءهم على التصرف بشكلٍ عنيفٍ مع الآخرين ، ويطالبونهم بألا يكونوا ضحايا للعنف ،وينظرون إلى العنف على أنه الطريقة الوحيدة للحصول على ما يريدون . كما أن هناك بعض الآباء، يشجعون الابن الذكر غالباً، على التصرف بعنفٍ، وكل هذه السلوكات من قبل الأسرة، تشجع على السلوك العنيف .

المصدر الثاني للعنف : هو تبني قيم الثقافة الفرعية للعدوان ، وذلك أن البيئة الاجتماعية والثقافية ، التي يعيش فيها الفرد ، هي تعلمه إما السلوك العدواني أو السلوك التسامحي ، حيث يتحول العنف مع الوقت ليصبح جزءاً من ثقافةٍ مجتمعيةٍ ، وأمرأً عادلياً لا يثير الاهتمام أو يلفت النظر .

أما المصدر الثالث للعنف : فيتمثل في الاقتداء بالنموذج الرمزي للوالدين أولاً، ومن ثم خلال وسائل الإعلام وخاصة المرئية منها ، حيث يتعلم الفرد السلوك العنيف، عبر التقليد من خلال مشاهدته للعنف المقدم عبر شاشة التلفاز أو السينما ، وإذا ما مر بنفس التجربة فإنه يضعه نموذجاً يقتدي فيه . (عبادة و أبو دوح، 2008)

ويمكن التذكير بأن التكرار لمثل هذه الممارسات العنيفة ، يمكن أن يقود إلى ثبات السلوك لدى مرتكبيها . أما ب النسبة للثقافة الفرعية للعنف ، تتواجد عندما يكون هنالك مؤسسات اجتماعية تتوقع أو تتطلب سلوك العنف ، كأن يطالب الشخص بالتأثر أو ينتقم لشرفه (جرائم الشرف) ، ويمكن تلخيص النظرية كما يلي : "إن أبناء الثقافة الفرعية لديهم قيمٌ مختلفةٌ عن بقية أبناء المجتمع ، ولكنها ليست مختلفةً تماماً ، وليست في حالة صراعٍ دائمٍ وهؤلاء - أي أبناء الثقافات الفرعية

- لديهم المقدرة على استخدام العنف ، ولديهم اتجاهاتٍ تفضل استخدامه عند كافة المستويات العمرية، ولكنه أكثر وضوحاً عند من ليس لديهم أية روابط ، مع أية ثقافة فرعية (هم مرضى) ، ويظهرون ذنباً وتوتراً حول سلوكياتهم ، مقارنةً مع أبناء الثقافة الفرعية ، أما عن تفسيرهم لاستمرار الثقافة الفرعية فتأتي من خلال عمليات التعلم ، والذي يساعد في ذلك ، هو عمليات التعزيز الإيجابي للسلوك الإجرامي والذي يحظى صاحبه بالمكانة الاجتماعية المحترمة بين أقرانه ، وبما أن السلوك المتسم بالعنف ، طريقة حياتية ومقبولة ، بل ومتوقعة ، فلن يمر مرتكبه بحالة من الذنب أو تأنيب الضمير لارتكابه ذلك ، وبالتالي فإن الحل لذلك هو في تفكيك مثل هذه الثقافات الفرعية . حيث يرى "فيشر" وجود علاقة بين حجم المكان وحجم القاطنين فيه (عددهم ) ، وهذه العلاقة المباشرة تؤدي إلى الجريمة ، فكلما ازداد عددهم نتوقع زيادة ال جرائم ، فقد كثرت وتنوعت الثقافات الفرعية المتسمة بالسلوك الإجرامي .(Charles Title, 1978).

## 2.2 الدراسات السابقة ذات الصلة

ونظراً لقلّة الدراسات في هذا الموضوع فسوف نشير إلى أبرز الدراسات ذات الصلة التي تناولت موضوع الجلوة . وفيما يتعلق بأسباب الجلوة العشائرية ومن أهمها الظاهرة الثأر والانتقام بينت دراسة (غيث ، 1961) الموسومة بمشكلة الثأر في المجتمع الجنوبي القاهرة ، والتي هدفت إلى أن فعل القتل يحدث بين الناس بشكل غير مقصودٍ ، تحت تأثير الدخول في مشاجرات ومشاحنات عادية ، فإن رد الفعل الذي نطلق عليه هنا الثأر ، هو في حد ذاته انتقام يحدث بشكل مقصودٍ ، ويتجاوز غالبا الطرف المنتقم حدود الإعتداء فيكون ذلك سبباً في انتقامٍ جديدٍ من الطرف الآخر . وتفوق في الغالب الأضرار الناتجة عن رد الفعل الضرر الناتج عن الفعل نفسه . حيث أن تقدير العقاب في الثأر ، أمرٌ متروك للمجني عليه وعائلته ، فعلى أجهزة المجتمع أن تتحرك بشكل غاية في الجدية ، لمواجهة هذه الظاهرة التي يعد استمرارها - ونحن في الألفية الثالثة - بمثابة حالة من الإرتداد عن الحداثة ، بل إرتداد إلى صورة الثأر في أيام الجاهلية الأولى ،

وقبل نزول القرآن الكريم ، وعلى الرغم من أن كافة الأديان السماوية ، والقوانين الوضعية ، قد حرمت الثأر فليس هنالك مبرر للثأر، سوى ارتدائه لعبادة العادات والتقاليد ، وزيادة التأكيد على قيم العصبية القبلية ومشروعية بعض الأفعال ، التي يجرمها القانون كزراعة وتجارة المخدرات وتجارة السلاح وحيازته ، والأخذ بالثأر ، هذا بالإضافة إلى إلتسام ثقافة الريف ، بقوة القلق على المكانة والكرامة . ومن المعروف أن الأخذ بالثأر له أعراف وتقاليد منها عدم قتل الأطفال والشيوخ والضيوف من العائلات الأخرى .

وفيما يتعلق بالجلاء اوضحت دراسة (العبادي، 1986) تحت عنوان جرائم الجنايات الكبرى عند العشائر الأردنية ، والتي هدفت إلى إن الجلاء : هو أحد الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل الجاني بعد ارتكاب الجريمة ، حيث تقوم جماعة الجاني بإرسال أناس ؛لأخذ العطوة . وبين العبادي ، بأن الجلاء بحد ذاته هو في كثير من الأحيان ليس إجراء فحسب بل عقوبة ، وعلى النقيض من ذلك ، فإن المحاكم المدنية ، تلجأ إلى الحجز القضائي والسجن ، الأمر الذي تعتبره العشائر إهانة ، وتنزيلاً لدرجة وقيمة شخص قد يكون بريئاً . إن الإجراء العشائري التقليدي وهو (العطوة) ، أكثر تأثيراً وفعاليةً في فرض القانون والأمن والحماية ، والحصول على العدالة الصحيحة بما يرضي الأطراف المتنازعة .

وفي مجال عقوبات المجتمع البدوي بينت دراسة أجراها (أبو حسان ، 1987) الموسومة بتراث البدو القضائي ، والتي هدفت إلى أن العقوبة تكون على شكل الطرد والجلاء والتأدية ، وتعرف عقوبة الجلوة : بأنها النفي أو الإبعاد أو الهجر من ديرة العشيرة إلى ديرة أخرى غريبة ، حيث رأى البدو بأن أفضل الوسائل لتخفيف وقع الجريمة وما قد ينتج عن مضاعفات هوا الجلاء ، حيث يتم الجلاء بشكل مباشر وفور وقوع الجريمة وبالسريعة القصوى ، قبل انتشار الخبر بين العشائر الأخرى ، وتجنب عملية الجلاء الاحتكاك والمواجهة بين الطرفين ، مما ينتج عن ذلك صدامات وحروب قد لا تنتهي . ويبين أبو حسان أن عقوبة الجلوة : هي ابتعاد الجاني وأقاربه حتى الدرجة الخامسة عن ديرة العشيرة . فالعادات والأعراف هي التي تحدد أسس علاقة الفرد مع أفراد عائلته وعشيرته ، وبالتالي

فمن أولى واجبات الفرد ، تقديم الولاء والطاعة إلى العشيرة وزعيم العشيرة، الذي يأخذ دور القاضي العشائري ، في حل الكثير من الأمور والمشكلات العالقة داخل العشيرة ، ومن هذه المشكلات الجلوة العشائرية ، سواء قبول القادمين بفعل الجلوة العشائرية، ودور كل شخص في مجتمع مستقبلي الجلوة . ومما سبق فإننا نستطيع تعريف القضاء العشائري : بأنه أسلوب أو طريقة أو نهج يتم اللجوء إليه في حل النزاعات أو الخلافات ، معتمداً على مجموعة من المفاهيم والقيم المتفق عليها ، والتي لاقت قبولا لدى العشائر ويعتبرونها ملزمة .

وفيما يتعلق في الدراسات التي ربطت بين الشريعة وقانون العقوبات الأردني فقد أظهرت دراسة (البخيت ، 1990) تحت عنوان العرف العشائري بين الشريعة والقانون ، التي خلصت إلى أن في حمايتها الحق في صيانة العرض ، فليس منهما ما يترك هذا الحق دون حماية ، وهذا يتفق مع السياسات التشريعية في جميع القوانين الوضعية المعاصرة، فهذا الحق من الأهمية سواء بالنسبة للفرد أو العائلة أو المجتمع ، فينتعين أن تكفل له حماية قوية فعالة.

أما وجه الخلاف بين الشريعة الإسلامية ، والقانون الوضعي ، فيتمثل في العقوبة المقررة لمرتكبي جريمة الزنا ، فعقوبة الزنا في الشريعة الإسلامية ، هي الرجم حتى الموت في حين أن عقوبة الزاني أو الزانية في قانون العقوبات الأردني هي الحبس من ستة أشهر إلى سنتين ، فهي عقوبة تافهة جداً ولا تتناسب مع جسامة الفعل، وأخطر من هذا ، أن الزاني والزانية ، لا تجوز ملاحقتهما ، إلا إذا تقدم الزوج أو الولي للزانية بشكوى إلى النيابة العامة، فللفلسفة الإسلامية تتمثل في حماية العرض ، كقيمة دينية وأخلاقية واجتماعية ، ويترتب على ذلك أنها لا تقرر الصلات الجنسية ، إلا إذا كانت في إطار علاقة معترف بها شرعاً وهي الزواج، أما إذا كانت خارج نطاق الزواج ، فإن الشريعة الإسلامية تجرمها بعكس القوانين الوضعية ، التي لا تعتبر الزنا جريمة إلا إذا تقدم الزوج أو الولي بشكوى ، عندها يفر عنصر الاستفزاز الذي يولد ثورة الغضب، وبالتالي يولد الثأر .

وفيما يتعلق بمفهوم المجلى فقد أظهرت دراسة ( عثمان ، 1995) تحت عنوان الجريمة في صعيد مصر والتي بينت أن المجلى وما هو معروف في

مصر باسم (هريس) بأنها جغرافية البوليس ويقصد معرفة الجناة المجرمون للمناطق ذات الانتشار الأمني الجيد ، وبالتالي يبتعدون عنها فتقل ارتكاب الجرائم فيها ، وفي المقابل يعرفون المناطق التي تقل أو تضعف فيها التواجد الشرطي فيركزون فيها نشاطهم الإجرامي.

وفيما يتعلق بعقوبة الجلوة فقد بينت دراسة (إبراهيم ، 2001) من القضاء العشائرية ، والتي بينت عقوبة الجلوة : بأنها خروج عشيرة الطرف المعتدي من الديرة أو القرية التي يقطنون فيها إلى ديرة أخرى غريبة عنهم . ولا تعد إلى الديار إلا بعد إتمام الصلح بين الطرفين . وتكون الجلوة في حالات الجرائم الخطرة جدا كجرائم الدم وجرائم العرض .

وفيما يتعلق بموضوع جغرافية الجريمة ، أي موقع حدوث الجريمة لأسباب عديدة منها قدوم أشخاص جدد ، فقد أظهرت دراسة (محيا ، 2003) الموسومة بالعلاقة بين النمو السكاني والكثافة السكانية والجريمة ، والتي هدفت إلى أن مفهوم جغرافية الجريمة ، هو وجود تخصص الإجرام حسب الأقاليم، ومن ثم فإن هناك ارتباطاً وثيقاً بين ظاهرة الإجرام من ناحية، وبين الموقع الجغرافي وفصول السنة من ناحية أخرى، ولفنت النظرية الجغرافية أنظار الباحثين، إلى أهمية الظروف الطبيعية في مجال تفسير الظاهرة الإجرامية، باعتبارها أحد العوامل البيئية التي تشكل عاملاً من العوامل المؤثرة في الدفع إلى الجريمة.

وبالتالي فالاتجاه الجغرافي في تفسير الظاهرة الإجرامية ، يقتصر على دراسة الوقائع الجغرافية الطبيعية، ومدى تأثيرها في الجريمة والسلوك الإجرامي، وهذا ما يميزه عن الاتجاه الايكولوجي في دراسة الجريمة ، الذي يستخدم الخرائط في التحليل الإحصائي الموقعي لكتلة الجريمة ، وعلاقة ذلك بالظروف المادية والاجتماعية والثقافية ، التي تتميز بها المناطق الإجرامية.

وفي الدراسة (عوض، 2004) حول الجريمة التي وقعت في صعيد مصر ، والتي خلصت إلى الكثير من الأمور المتعلقة بتلك الجريمة ، متفقة في ذلك مع بعض جوانب التراث النظري الخاص بالثأر، ومختلفة مع البعض الآخر . فالجناة غالبيتهم أميون يعملون بالزراعة ، ودخولهم الشهرية منخفضة ، وتاريخ حياة



عائلاتهم ، سجل حافل بالعديد من الجرائم التي لا يعاقبون عليها إلا نادراً ، وهم ينحدرون من العائلات الأصلية في القرية ، حيث ينسبون لأنفسهم مكانة أفضل من غيرهم من العائلات الأخرى ، وخصوصاً عائلات الضحايا ، التي كان أفرادها يعملون في الأراضي ، وفي كافة الأعمال الشاقة ، وكانت العلاقة بينهما علاقة سيادة وخضوع ، إلا أنه وبعد طفرة الخليج ، حدث تغيير في ميزان القوى الاقتصادية بين العائلات لم يقابله تغير مماثل في أنماط السلوك والقيم والعلاقات الاجتماعية بينهما . ولقد كان ذلك ، أحد المبررات من وجه نظر عائلة الجناة للتخطيط للجريمة ، وقتل عدد من عائلة الضحايا ، وضيوفهم من أبناء العمومة أو الأصهار ، الأمر الذي جعل هذه الجريمة تختلف تماماً عما هو متعارف عليه في جرائم النُّور . أما الضحايا فقد جاءوا من أربع عائلات ، كل عائلة مستقلة تماماً عن الأخرى ، وأن نسبة الأمية بينهم ، أقل مما هي بين الجناة ، وأقل أيضاً من نسبتها في مجتمع القرية ، ويعملون في مهن متعددة ، وحجم إعالتهم ضعف حجم إعالة الجناة ، وهم من العائلات الوافدة على القرية ، التي كان أفرادها يتعرضون لصورٍ عديدةٍ من الاضطهاد والدونية ، من قبل أفراد عائلة الجناة . ولقد خلفت هذه الجريمة آثاراً اقتصادية واجتماعية ونفسية مدمرة ، على كل من عائلة الجناة ، وعائلات الضحايا ، بالإضافة إلى المجتمع المحلي ، وعلى الرغم من أن هذه الجريمة تعد بمثابة معوق وظيفي ، أدت إلى خلق العديد من المشكلات الاجتماعية الكبرى ، إلا أنها أدت إلى إدراك المجتمع ، بكافة فئاته ومؤسساته ، بمدى ما يجلبه الثأر من مأس وويلات ، الأمر الذي أدى إلى تضافر المجتمع بكافة مؤسساته في سبيل مواجهة مثل هذه الجرائم ، من خلال تحديد مواطن التوترات الضاربة جذورها في بعض أنساقه و أنظمت ، نتيجة التغيرات التي طرأت على بعض عناصره دون البعض الآخر ، ومن بين الآثار الإيجابية ، التي ترتبت على هذه الجريمة ، لجوء غالبية العائلات المتخاصمة ، في جميع أنحاء الجمهورية ، إلى منطق الحوار والمناقشة ، بدلاً من منطق النزاع والمشاحنة ، فزادت المصالحات الثأرية النهائية بشكل غير ملحوظ .

وفيما يتعلق في المشكلات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية فقد أظهرت دراسة (الزنتاني ، 2008) تحت عنوان الهجرة الغير شرعية والتي بينت أن الهجرة مرتبطة بكثير من المشكلات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية و السياسية ، التي تنجم عن زيادة الأعداد ، ونظراً لهذه الزيادة ، تظهر مشكلات أخرى ، مثل انتشار الجريمة ، وتفشي بعض الأمراض الاجتماعية ، مثل التعاطي والسرقات والاعتداء على الممتلكات العامة ، تتمثل في مغادرة المواطن لمكانه الأصلي ، إلى مكان آخر وبيئة أخرى ، تختلف عن تلك التي تعود الإقامة فيها ، اختلافاً في الظروف الطبيعة والاجتماعية ، كالثقافة والتقاليد ، مما يجعل تكيف المهاجر مع المجتمع الجديد ، أمراً صعباً في البداية ، وقد يتم التكيف ببطء شديد ، ليتفق مع أهل المنطقة في العادات والتقاليد والثقافة والأعراف.

وفيما يتعلق بوصف الجماعات أظهرت دراسة ( الزنتاني ، 2008) تحت عنوان التنظيم والجماعات والتي بينت أن الجماعات ، تعتبر هي الوسيط وحلقة الوصل بين الفرد والمجتمع ، لهذا فإن أهميتها بالنسبة للفرد ، أهمية كبيرة خاصة في العصر الحالي ، حيث تعدد الحياة الاجتماعية ، وازدياد نمو الجماعات التي تخدم أغراضاً مختلفة ، لهذا فإن الفرد عند قدوم الجماعات الجدد ، يحدث تفاعل بين سلوك الشخص ، وسلوك هذه الجماعات الجدد إما يكتسب منهم ليؤثروا على سلوكه ، أو يؤثر هو على سلوكهم ، وفي بعض الأحيان تحقق للفرد إشباع الحاجات ، التي لم يستطيع تحقيقها من قبل ، لهذا ينجذب لهم ليحقق تلك الحاجات ، والتقليد يحدث بشكل أكثر بين أفراد تلك الجماعات ، لهذا يصبح سلوكهم مبرر .

وفيما يتعلق بإكرام الضيف فقد أظهرت دراسة ( الضلاعين ، 2009) الموسومة بالقضاء بين الجماعة العشائرية والتي بينت أن من أهم القضايا التي تتعلق بالضيافة بين الجماعة ، وهي التنازع على إكرام الضيف وتكون الضيافة بحسب الأولويات ، وهي لصاحب الحسنى وللقريب والنسيب والصديق ، وفي هذه المسألة لم يحدد القضاء العشائري ، قاضياً خاصاً بالضيف ، ولم يشترط أن يكون قاضياً فقد يكون قاضياً أو شخصاً عادياً ، ولكن هنالك عدة شروط ، يجب توفرها في هذا الشخص وهي أن يكون حصيناً وأميناً .

فالضيف عند العشائر الأردنية ، هو ما حل عند قوم من غير أهله ، وإذا ما كان مسافراً أو عائداً من غيبةٍ طويلةٍ ، ولا يعتبر ضيفاً ، ليومٍ وليلةٍ ، أما الغريب ، فله المكانة المهمة ولضيفته إجراءاتٍ مميزةٍ ، وضيفته ثلاثة أيامٍ ولا يعتبر بعدها ضيفاً ، بحسب عادات العشائر ، بل يعد واحداً من أهل البيت ، ويعتبرونه بعد مرور المدة من أبنائهم كذلك كان من العيب أن يسأل الضيف عن اسمه ، أو اسم عشيرته ، أو سبب زيارته يوماً يريد منها ، إلا بعد مرور ثلاثة أيامٍ ، وهو الأمر الذي بدأ بالتلاشي في مطلع الخمسينيات

من القرن الماضي ، وذلك بتغير مناحي الحياة ، والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، والتحويلات السريعة التي مرت بها المنطقة ، إضافة إلى دخول عوامل أمن الدولة وأمن العشيرة .

وفيما يتعلق بمساوئ عقوبة الجلوة العشائرية فقد بينت دراسة ( الحجازين ،2009) في رسالته بعنوان اتجاهات المحامين والقضاة العشائريين نحو عقوبة الجلوة والتي خلصت إلى العمل بجميع الوسائل على توعية المواطن بسيادة أحكام القانون، وقيام مؤسسات المجتمع المدني مع الدولة ، على إقناع كافة شرائح المجتمع بمساوئ عقوبة الجلوة العشائرية ، التي تترك آثاراً نفسية واجتماعية واقتصادية على أبناء المجتمع الأردني ، ليصل المجتمع إلى قناعه تامة بضرورة إلغائها، وتنظيم عقوبة الجلوه في القانون الجزائي للحد من آثارها.

وفيما يتعلق بجغرافية الجريمة أظهرت دراسة روبرت (1999,Robert)

( W.helsley,williamc ) بعنوان جغرافية الجريمة عن طريق بوابة الاقتصاد والتي بينت تأثير الاقتصاد على حدوث الجريمة حيث بينت أربع محاور رئيسية : المحور الأول عن فرص العمل حيث تنمو الجريمة في المجتمعات الاخرى لعدم توفر فرص العمل ،المحور الثاني النفقات وقد تكون زيادة النفقات هي بدائل استراتيجية تساعد في تفسير سبب ظهور الجرائم في المجتمعات المغلقة أما المحور الثالث عن مستو التوازن بين فرص العمل والنفقات حيث يكون لها دور فعال في زيادة الجريمة و اخيرا المحور الرابع يبحث في العلاقة بين توازن النفقات وفرص العمل ومعدلات الجريمة.

وفيما يتعلق بالخوف من الجريمة أظهرت دراسة سميث (SJsmith, 1987) بمجلة بعنوان جغرافية الجريمة ، والتي بينت في المسوحات الأخيرة ، أن الخوف من التعرض لجريمة متجذر في العوامل الأخرى من خبرة مباشرة من الإيذاء. الخوف من الجريمة ، هو الأعلى بين كبار السن والنساء وسكان الأحياء داخل المدينة. هذا الخوف يؤثر على أنماط الحياة ، من خلال تقييد الأنشطة خارج المنزل، بما في ذلك المشاركة في الأنشطة المجتمعية الرامية إلى الحد من الجريمة وزيادة جودة الحياة المجتمعية. التخفيف من وطأة الخوف من الجريمة يتطلب استراتيجيات متنوعة. الحد من الجريمة هو ضروري ولكنه غير كاف للحد من الخوف من الجريمة. وتشمل التدابير التكميلية ، التحسينات البيئية، والإصلاحات الاجتماعية، وإعادة ترتيب الأمور السياسية. عموماً، المواطنون أصبحت أقل خوفاً من الجريمة ، عندما يرون لديهم السيطرة على بيئاتهم، يمكن أن نتوقع الدعم والمساعدة من الجيران، والتفاعل بانتظام مع جيرانهم.

وفيما يتعلق بين الهجرة والجريمة بينت دراسة جون جي (John Jay, 2007) بعنوان العلاقة بين العدالة الجنائية وعلم الجريمة ، والتي أظهرت قدرًا لشيء من البحوث في السنوات الأخيرة ، إعادة النظر في العلاقة بين الهجرة والجريمة العنيفة. وقد اقترح العلماء إن مسؤولية الهجرة الفردية ذات نتائج مختلفة ، خلافاً لإدعاءات المدرسة الكلاسيكية (شيكاغو)، قد تكون مرتبطة أعداد كبيرة من المهاجرين مع ارتفاع معدلات العنف الإجرامي. وجود قيود من البحوث في هذا المجال ، هو أنه يقوم إلى حد كبير ، على تحليلات مستعرضة لمجموعة محدودة من المناطق الجغرافية. باستخدام تقنيات السلاسل الزمنية ، والبيانات السنوية عن المناطق الحضرية ، خلال الفترة 1994-2004، و تقييم أثر التغيرات في الهجرة ، على التغيرات في معدلات الجريمة العنيفة. نتائج التحليلات متعددة المتغيرات تشير إلى أن معدلات جرائم العنف تميل إلى الانخفاض ، كما شهدت المناطق الحضرية مكاسب في تركيزهم من المهاجرين. ويلاحظ من الدراسات السابقة ، أنها تناولت بشكل عام ، عقوبة الجلوة وبعض العادات والتقاليد السائدة في مجتمع مستقبلي الجلوة ، وتوضح ما يرتبط

بعقوبة الجلوة من مفاهيم ذات صلة في القاتل، والمقتول، الجلاء والإجراءات المتبعة بعد حدوث جريمة القتل بأنواعها ومن آثاراً نفسية واجتماعية وإقتصادية، على أبناء المجتمع الأردني، ليصل المجتمع إلى قناع ة تامة بضرورة إلغائها، وتنظيم عقوبة الجلوة في القانون الجزائي للحد من آثارها.

أما هذه الدراسة، فقد تميزت بأنها تناولت تأثير الجلوة العشائرية في زيادة الجرائم في مجتمع مستقبلي الجلوة، وتعتبر هذه الدراسة جديدة حول الجرائم التي تسببها الجلوة العشائرية داخل مجتمع مستقبلي الجلوة فالأعراف العشائرية وضعت عقوبة الجلوة من أجل أن تحل الكثير من المشكلات ألا أنها أصبحت تهدد استقرار وأمن المجتمع المستقبل للجلوة بـانتشار الجرائم مثل السرقات والمخدرات ويعتبر دور القضاء العشائري مهم، في الحد أو التقليل من الآثار السلبية الناتجة عن الجلوة، بتهيئة الظروف المناسبة للقادمين بفعل الجلوة فهي بذلك تبحث في أحد المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع، من أجل إيجاد بعض الحلول

## الفصل الثالث

### المنهجية والتصميم

يتناول هذا الفصل منهجية الدراسة، وتوضيح لمجتمع وعينة الدراسة، وطريقة بناء أداة الدراسة، والإجراءات المستخدمة للتأكد من صدق وثبات أداة الدراسة، وإجراءات تطبيق أداة الدراسة، وأساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات ، وتتمثل تلك الإجراءات فيما يلي:

#### 1.2 منهجية الدراسة

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي تسعى إلى توضيح تأثير الجلوة العشائرية في زيادة الجرائم في مجتمع مستقبلي الجلوة، فهي بذلك تبحث في أحد المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع، وذلك لتحديد أبعادها ومحاولة الوصول إلى نتائج قد تسهم في إيجاد حلول لها. وتعد هذه الدراسة أيضاً من الدراسات الكمية حيث استخدمت الأساليب الإحصائية الكمية لتحليل البيانات وإجراء المقارنات وتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات.

وبذلك فإن منهج الدراسة هو المنهج الوصفي المسحي "التحليلي"، لكون هذا المنهج هو الأنسب لدراسة الظواهر المجتمعية وإبرازها كما هي في بيئتها من خلال استخدام الأدوات المناسبة لجمع البيانات من عينة الدراسة، وتحليلها بالأساليب الإحصائية لإيجاد الاستنتاجات ذات الدلالة والمغزى بالنسبة للمشكلة المطروحة في الدراسة ولتحقيق أهدافها والخروج بالتوصيات المناسبة.

#### 2.3 مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع هذه الدراسة من جميع الأسر في منطقة صرفا الواقعة ضمن لواء فقوع في شمال محافظة الكرك، حيث يبلغ عدد الأسر في منطقة صرفا نحو 1030 أسرة. وقد تم إختيار الأسر في منطقة صرفا كمجتمع للدراسة وذلك لكون

الباحثة من سكان المنطقة، وأيضا لكونها من المدن التي سبق ولأكثر من مرة أن استقبلت العشائر الجالية.

ولأغراض هذه الدراسة، فقد تمّ اختيار أفراد عينة الدراسة بطريقة عشوائية منتظمة من مجتمع الدراسة تشكل ما نسبته 10 % من عدد الأسر في منطقة صرفا، حيث تمّ توزيع (110) استبانته، وتمّ استلام ( 106 ) استبانة بعد تعبئتها من أفراد عينة الدراسة، وبعد مراجعة الاستبيانات المستردة تبين بأن ( 5 ) استبيانات لم تكن مكتملة، لذلك تم استبعادها لعدم صلاحيتها للتحليل. وهكذا يكون العدد الإجمالي للاستبيانات الخاضعة للتحليل (101) استبانة، تشكل (91.8%) من عدد الاستبيانات الموزعة، وتشكل ما نسبته 9.81 % من حجم مجتمع الدراسة، وهي نسب مناسبة لأغراض هذه الدراسة.

وفيما يلي عرض لخصائص عينة الدراسة.

### 1 -توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

للتعرف على خصائص أفراد عينة الدراسة حسب الجنس تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية، والموضحة في الجدول (1).

### جدول رقم (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس		
الجنس	التكرار	النسبة المئوية %
ذكر	62	61.4
أنثى	39	38.6
المجموع	101	100.0

يظهر من الجدول (1) أن أفراد عينة الدراسة من الذكور قد شكلوا ما نسبته 61.4% من حجم العينة، بينما شكلت الإناث ما نسبته 38.6 %.

### 2 -توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليم

للتعرف على خصائص أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليم تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية، والموضحة في الجدول (2).

## جدول (2)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليم

النسبة المئوية %	التكرار	المستوى التعليم
12.9	13	يقرأ ويكتب
21.8	22	ثانوية عامة
20.8	21	كلية مجتمع
31.7	32	بكالوريوس
12.9	13	دراسات عليا
100.0	101	المجموع

يظهر من الجدول (2) أن أفراد عينة الدراسة من الذين "يقرأ ويكتب" قد شكلوا ما نسبته 12.9% من حجم العينة، بينما شكل نسبة الحاصلين على الثانوية العامة ما نسبته 21.8 %، ومن المستوى التعليمي " دبلوم كلية مجتمع " ما نسبته 20.8 %، ومن الجامعيين من حملة درجة البكالوريوس ما نسبته 31.7 %، وأخير حملة الدرجات العلمية العليا وشكلوا ما نسبته 12.9 %.

## 3 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر

للتعرف على خصائص أفراد عينة الدراسة حسب العمر تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية، والموضحة في الجدول (3).



### جدول (3)

#### توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 20	7	6.9
29-20	39	38.6
39-30	33	32.7
49-40	13	12.9
50 فأكثر	9	8.9
المجموع	101	100.0

يظهر من الجدول (3) أن أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية "أقل من 20" عام قد شكلوا ما نسبته 6.9% من حجم العينة، بينما شكل أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية "29-20" ما نسبته 38.6%، ومن الفئة العمرية "39-30" ما نسبته 32.7%، ومن الفئة العمرية "49-40" ما نسبته 12.9%، وأخير من الفئة العمرية "50 فأكثر" وشكلوا ما نسبته 8.9%.

#### 4 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الدخل الشهري

للتعرف على خصائص أفراد عينة الدراسة حسب الدخل الشهري للأسرة تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية، والموضحة في الجدول (4).

### جدول (4)

#### توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الدخل الشهري للأسرة

فئات متغير الدخل الشهري للأسرة	التكرار	النسبة المئوية%
أقل من 200	23	22.8
500-200	61	60.4

16.8	17	أكثر 500
100.0	101	المجموع

يظهر من الجدول (4) أن أفراد عينة الدراسة من الأسر ذات الدخل المنخفض (أقل من 200) دينار قد شكلوا ما نسبته 22.8% من حجم العينة، بينما شكل أفراد عينة الدراسة من الأسر متوسطة الدخل (200-500) دينار ما نسبته 60.4 %، ومن الأسر مرتفعة الدخل ( أكثر من 500) دينار قد شكلوا ما نسبته 16.8 %.

## 2- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مكان العمل

للتعرف على خصائص أفراد عينة الدراسة حسب مكان العمل تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية، والموضحة في الجدول (5).

### جدول (5)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير مكان العمل		
النسبة المئوية	التكرار	فئات متغير العمل
%		
38.6	39	القطاع العام
37.6	38	القطاع الخاص
23.8	24	أعمال حرة
100.0	101	المجموع

يظهر من الجدول (5) أن أفراد عينة الدراسة من العاملين في القطاع العام قد شكلوا ما نسبته 38.6% من حجم العينة، بينما شكل أفراد عينة الدراسة من العاملين في القطاع الخاص ما نسبته 37.6 %، ومن العاملين في قطاع الأعمال الحرة فقد شكلوا ما نسبته 23.8 %.

### 3.3 أداة الدراسة:

بعد إجراء المسح المكتبي والاطلاع على الجانب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، مثل دراسة ( أبو حسان ،1987)، (الضلاعين ،2009 ( تم بناء وتطوير استبانة تكونت من الأجزاء التالية:

الجزء الأول:

ويتضمن خصائص أفراد عينة الدراسة طبقا للمتغيرات التالية: (الجنس، العمر، العمل، المستوى التعليم، الدخل الشهري للأسرة).

الجزء الثاني:

ويتضمن 28 فقرة تقيس الأبعاد التالية:

1. البعد الأول: ويتعلق بقياس تصورات أفراد عينة الدراسة -مجتمع مستقبلي الجلوة - من "الجلوة العشائرية" ويتكون هذا البعد من 16 فقرة.
  2. البعد الثاني: ويتعلق بقياس تأثير "الجلوة العشائرية" في زيادة الجرائم في مجتمع مستقبلي الجلوة ويتكون هذا البعد من 12 فقرة.
- وتم تصنيف جميع إجابات فقرات الاستبانة للجزء الثاني وفقا لمقياس ليكرت الخماسي (Likert) وحدد بخمس إجابات حسب أوزانها رقميا على النحو التالي:

- |                     |                       |
|---------------------|-----------------------|
| 1. (موافق بشدة)     | ويمثل (5 درجات).      |
| 2. (موافق)          | ويمثل (4 درجات).      |
| 3. (محايد)          | ويمثل (3 درجات).      |
| 4. (غير موافق)      | ويمثل (2 درجتان).     |
| 5. (غير موافق بشدة) | ويمثل (1 درجة واحدة). |

### 4.3 صدق وثبات أداة الدراسة:

تم التحقق من صدق وثبات أداة الدراسة من ثلاث جوانب هي :

أولا: التحقق من الصدق الظاهري

تم التحقق من الصدق الظاهري لأداة الدراسة من خلال عرض أداة الدراسة - الاستبيان - في صورتها الأولية **على ( 5 ) محكما**، تم اختيارهم من أعضاء هيئة التدريس من جامعة مؤتة. وذلك بهدف إبداء آرائهم من حيث: -مدى صحة الصياغة اللغوية والعلمية للعبارات الواردة في أبعاد الاستبانة.

-مدى انتماء كل عبارة للبعد التي تنتمي إليه ، ومدى قياسها لما وضعت من أجله.

-مدى وضوح وسهولة العبارات، ومناسبتها لمستوى المبحوثين.

-مدى أهمية وملائمة عبارات كل بعد وتدرجات مقياسه .

هذا وقد تم الأخذ بما اتفق عليه غالبية المحكمين سواء بتعديل أو إضافة أو إلغاء بعض فقرات الاستبيان، كما يتضح ذلك من الملحق رقم ( 1 ) المتضمن أداة الدراسة في الصيغة النهائية.

## ثانيا : التحقق من الصدق البنائي لأداة الدراسة

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة، تم تحديد مدى التجانس الداخلي للأداة من خلال حساب معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لعبارة البعد التي تنتمي إليه، في الجداول ( 6 ) و (7).

### جدول (6)

**التحقق من الصدق البنائي باستخدام معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات البعد الأول والدرجة الكلية للبعد**

معامل الارتباط	فقرات البعد الأول
**0.55	أفضل التواصل مع أبناء عشيرتي أكثر من غيرهم .
**0.67	تقوم العلاقات بين أفراد الجلوة وأقاربي على أساس المصالح المشتركة .
**0.60	أشعر بأن هنالك مشاركة فكرية بين أفراد عشيرتي وأفراد العشيرة (الجالية)
**0.59	أهتم لوجود الجلوة العشائرية في بلدتي .
**0.60	أبتعد عن التعامل أو التعرف على أفراد العشيرة (الجالية)
**0.61	يشارك أبناء العشيرة (الجالية) معي في العديد من الطباع والخصائص مثل الشجاعة .
**0.67	التعرف على أفراد العشيرة (الجالية) يؤدي إلى تقبلهم وإنشاء علاقة مودة بيننا .
**0.58	يشارك أبناء العشيرة (الجالية) معي في العديد من الطباع والخصائص مثل الكرم
**0.69	أحرص على اختيار أصدقائي من أفراد عشيرتي فقط .
**0.67	أتواصل مع أفراد العشيرة (الجالية) لأنهم يشاركوني اهتماماتي .

**0.71	أتواصل مع أفراد العشيرة (الجالية) لأننا نتشارك نفس الأفكار .
**0.58	أهتم وأتابع مصالح العشيرة (الجالية) .
**0.59	ألتزم بحضور اجتماعات العشيرة (الجالية) .
**0.69	وجود القاضي العشائري ملجأ لحل مشاكل المجتمع المستقبل للجلوة
**0.66	وجود القاضي العشائري في بلدتي يؤدي إلى حل المشكلات المستجدة
**0.49	أوافق على كل ما يطلبه مني القاضي العشائري في بلدتي

\* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $P \leq 0.01$ ).

### جدول (7)

التحقق من الصدق البنائي باستخدام معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات  
البعد الثاني والدرجة الكلية للبعد

معامل الارتباط	فقرات البعد الثاني
**0.68	حدوث الجلوة العشائرية في بلدتي لا يمكنني من دعم نشاطات المجتمع الهامة والمشاركة فيها
**0.57	إن علاقاتي مع أفراد العشيرة (الجالية) تمكنني من دفع أقاربي إلى عدم ارتكاب الجرائم
**0.43	وجود الجلوة العشائرية في بلدتي يسبب الاكتظاظ في الأماكن السكنية
**0.53	وجود الجلوة العشائرية في بلدتي تكسبني عادات جديدة مسببة للمشاكل
**0.56	تتغير صفات أفراد المجتمع المستقبل للجلوة من المشاركة إلى الأنانية والغيرة والحسد .
**0.56	تتغير صفات أفراد المجتمع المستقبل للجلوة من الهدوء والمودة إلى الكره والحقد .
**0.67	تعمل الجلوة العشائرية على إحداث تغيير سلبي لدى الجماعات المستقبل للجلوة
**0.65	يؤدي وجود جلوة عشائرية إلى إثارة الشغب وكثرة القال والقليل .
**0.66	يؤدي وجود جلوة عشائرية إلى زيادة السرقات .
**0.60	يؤدي وجود الجلوة العشائرية إلى زيادة الإضرار بالملتمكات

\* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $P \leq 0.01$ ).

أظهرت النتائج في الجداول ( 6,7 ) أن معاملات الارتباط بين درجات كل عبارة من عبارات البعد الأول مع الدرجة الكلية للبعد تتراوح بين ( 0.71 و 0.49)، وللبعد الثاني بين ( 0.68 و 0.43). وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ( 0.01) وبهذا يتضح الاتساق الداخلي، مما يؤكد تحقق الصدق البنائي لأداة الدراسة، ويشير إلى ثبات النتائج.

### جدول (8)

التحقق من الصدق البنائي والثبات باستخدام معامل الثبات ( كرونباخ ألفا)

فقرات البعد الأول		فقرات البعد الثاني	
رقم	معامل الفا كرونباخ إذا	رقم	معامل الفا كرونباخ إذا
الفقرة	حذفت الفقرة	الفقرة	حذفت الفقرة
1	0.87	1	0.85
2	0.85	2	0.85
3	0.84	3	0.84
4	0.85	4	0.84
5	0.84	5	0.86
6	0.86	6	0.85
7	0.85	7	0.86
8	0.78	8	0.86
9	0.84	9	0.85
10	0.83	10	0.85
11	0.84	11	0.84
12	0.85	12	0.85
13	0.84	-	-
14	0.81	-	-
15	0.87	-	-
16	0.86	-	-

قيمة معامل الثبات للبعد ككل =

0.867

قيمة معامل الثبات للبعد ككل =

0.889

يتضح من الجدول (8) بأن معامل الثبات (ألفا) لجميع الفقرات في حالة حذفها وفي جميع الأبعاد أقل من قيمة ألفا للمحور ككل، ومن خلال معامل الثبات لجميع أبعاد أداة الدراسة يتضح أن هذه المعاملات ذات قيمة مرتفعة، وهذا مؤشر على صلاحية أداة الدراسة لتحقيق أهدافها، وبناءً على ما تقدم من نتائج الصديق والثبات وصديق المحكمين يتضح إمكانية تطبيق الأداة والاعتماد عليها في تطبيق الدراسة، والوثوق من النتائج التي ستسفر عنها.

### 5.3 أساليب المعالجة الإحصائية :

لغرض الإجابة عن أسئلة الدراسة، فقد اعتمدت الدراسة على الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وبما يتناسب مع متغيرات الدراسة ، من خلال استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

أولاً: تم تدريج مقاييس الدراسة حسب معيار لكرت الخماسي إلى (1-غير موافق بشده، 2-غير موافق، 3-غير متأكد، 4- موافق، 5-موافق بشده). كما تم الاعتماد على مقياس الوسط الحسابي للتدرج كالتالي: من 1 إلى 1.80 غير موافق بشده، ومن 1.81 إلى 2.60 باعتبارها غير موافق، ومن 2.61 إلى 3.40 باعتبارها غير متأكد، ومن 3.41 إلى 4.20 باعتباره موافق، ومن 4.21 - 5 باعتبارها موافق بشده. وحسب درجة الاتجاه العام للمحور تم تحويل التدرج إلى ثلاثي لكي يعطي تصوراً أقرب وأوضح لمستوى الاتجاهات كما يلي: من 1 إلى 1.67 اتجاه عام ضعيف، من 1.68 إلى 3.34 اتجاه عام متوسط، من 3.35 إلى 5 اتجاه عام مرتفع. مع العلم أنه عولجت جميع الفقرات لجميع العناصر لتتناسق مع تدرج واحد، وذلك بقلب تدرج المقياس لبعض الفقرات لتتناسق مع الاتجاه العام للفقرات الأخرى.

ثانياً: للإجابة عن أسئلة الدراسة، تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. مقياس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics Measures) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية.

2. المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لتحديد مدى أهمية الفقرات على ضوء الوزن النسبي الفارق المكون من خمس درجات حسب مقياس ليكرت، وتحديد الترتيب التنازلي " المستوى " حسب أعلى قيمة بالنسبة للمتوسطات الحسابية، وحسب أقل قيمة للانحراف المعياري عند تساوي قيم المتوسطات الحسابية للفقرات.
3. معامل ارتباط بيرسون للتأكد من الصدق البنائي لأداة الدراسة، ومعامل ألفا كرنباخ لتقدير الثبات.
4. تحليل التباين الأحادي للتعرف على دلالة الفروق الإحصائية في متوسط الاتجاهات نحو أبعاد الدراسة.
5. اختبار " ت " للعينات المستقلة، للكشف عن الفروق الإحصائية في متوسط الاتجاهات نحو أبعاد الدراسة.
6. اختبار " توكي " للمقارنات البعدية للتعرف على مصادر الفروق، في حالة وجود فروق إحصائية بين المتوسطات.



## الفصل الرابع

### عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

يتضمن الفصل الحالي الإجابة عن أسئلة الدراسة وفقا لما أظهرته نتائج المعالجات الإحصائية، حول إجابات أفراد عينة الدراسة نحو أبعاد الدراسة.

#### 1.4 عرض النتائج :

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما مستوى تصورات أفراد عينة الدراسة - مجتمع مستقبلي الجلوة- من "الجلوة العشائرية" ؟  
ومن اجل الإجابة عن هذا السؤال تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول موقفهم من "الجلوة العشائرية"، والجدول (9) يبين هذه النتائج:

#### جدول ( 9 )

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى تصورات أفراد عينة الدراسة -مجتمع مستقبلي الجلوة- من "الجلوة العشائرية"

رقم	الفقرة	الوسط	الانحراف	الترتيب	المستوى
الفقرة		الحسابي	المعياري		
25	أفضل التواصل مع أبناء عشيرتي أكثر من غيرهم .	3.670	1.136	1	مرتفع
24	تقوم العلاقات بين أفراد الجلوة	3.654	1.100	2	مرتفع

وأقاربي على أساس المصالح  
المشتركة

مرتفع	3	0.998	3.267	26	أوافق على كل ما يطلبه القاضي العشائري في بلدي .
متوسط	4	1.078	3.178	9	وجود القاضي العشائري ملجأ لحل مشاكل المجتمع المستقبل للجلوة
متوسط	5	1.007	3.158	11	وجود القاضي العشائري في بلدي يؤدي إلى حل المشكلات المستجدة
متوسط	6	1.058	3.050	7	أشعر بأن هنالك مشاركة فكرية بين أفراد عشيرتي وأفراد العشيرة (الجالية)
متوسط	7	1.081	2.951	6	أهتم لوجود الجلوة العشائرية في بلدي
متوسط	8	1.062	2.951	15	أبتعد عن التعامل أو التعرف على أفراد العشيرة (الجالية) .
متوسط	9	1.022	2.931	4	يشارك أبناء العشيرة (الجالية) معي في العديد من الطباع والخصائص مثل الشجاعة .

18	التعرف على أفراد العشيرة (الجالية) يؤدي إلى تقبلهم وإنشاء علاقة مودة بيننا .	2.810	1.061	10	متوسط
3	يشارك أبناء العشيرة (الجالية) معي في العديد من الطباع والخصائص مثل الكرم	2.790	1.076	11	متوسط
10	أحرص على اختيار أصدقائي من أفراد عشيرتي فقط .	2.713	1.033	12	متوسط
1	أتواصل مع أفراد العشيرة (الجالية) لأنهم يشاركوني اهتماماتي .	2.634	1.138	13	متوسط
2	أتواصل مع أفراد العشيرة (الجالية) لأننا نتشارك نفس الأفكار .	2.555	1.091	14	متوسط
17	أهتم وأتابع مصالح العشيرة (الجالية) .	2.485	1.038	15	متوسط
16	ألتزم بحضور اجتماعات العشيرة (الجالية) .	2.366	1.009	16	متوسط
	الاتجاه العام	2.946	0.694	—	متوسط

---

تشير النتائج في الجدول (9) إلى أن مستوى تصورات أفراد عينة الدراسة من الجلوة العشائرية جاءت بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام 2.946 ، وانحراف معياري (0.694). وتراوحت أوساط استجابات أفراد عينة الدراسة على مضامين الفقرات بين الوسط (3.670) كحد أعلى منسوب للفقرة رقم (25) والتي تفيد أن أفراد عينة الدراسة يفضلون التواصل مع أبناء عشيرتهم أكثر من غيرهم ، والوسط (2.366) كحد أدنى منسوب للفقرة رقم (16) والتي تشير إلى أن أفراد مجتمع مستقبلي الجلوة يقومون بدرجة قليلة بالالتزام بالاجتماعيات الخاصة بالعشيرة الجالية.

ومن الملاحظ في الجدول (9) أن جميع قيم الانحرافات المعيارية لمتغيرات هذا البعد كانت متقاربة حيث تراوحت بين ( 1.138 - 0.998) ويعد هذا المقياس مؤشر لتجانس إجابات أفراد عينة الدراسة نحو هذا البعد.

**ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما درجة تأثير "الجلوة العشائرية" في زيادة الجرائم في مجتمع مستقبلي الجلوة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟**  
ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول تأثير "الجلوة العشائرية" في زيادة الجرائم في مجتمع مستقبلي الجلوة ، والجدول (9) يبين هذه النتائج:

#### جدول ( 10 )

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى لدرجة تأثير "الجلوة العشائرية" في زيادة الجرائم في مجتمع مستقبلي الجلوة

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب المستوى
14	يؤدي وجود الجلوة العشائرية إلى	3.564	0.984	1 مرتفع

				زيادة الإضرار بالممتلكات ألعامه مثل التكسير والحرق .	
مرتفع	2	1.016	3.340	وجود الجلوة العشائرية في بلدي	28
متوسط	3	1.061	3.287	يسبب الاكتظاظ في الأماكن السكنية يؤدي وجود جلوة عشائرية إلى أثرة الشغب وكثرة القال والقليل .	20
متوسط	4	1.040	3.267	إن علاقاتي مع أفراد العشيرة (الجالية) تمكنني من دفع أقاربي إلى عدم ارتكاب الجرائم	5
متوسط	5	0.980	3.257	يؤدي وجود جلوة عشائرية إلى زيادة السرقات .	19
متوسط	6	0.987	3.248	يكون أفراد العشيرة (الجالية) متعصبين لعشيرتهم مما يزيد من حدة التوتر في بلدي .	12
متوسط	7	1.017	3.248	حدوث الجلوة العشائرية في بلدي يؤدي إلى تكوين أفكار سلبية لدى شباب بلدي .	13
متوسط	8	0.942	3.069	تعمل الجلوة العشائرية على إحداث تغيير سلبي لدى الجماعات المستقبل للجلوة	21
متوسط	9	1.044	3.050	تتغير صفات أفراد المجتمع المستقبل للجلوة من الهدوء والمودة إلى الكره والحقد .	22
متوسط	10	0.948	3.040	حدوث الجلوة العشائرية في بلدي لا يمكنني من دعم نشاطات المجتمع الهامة والمشاركة فيها	8

23	تتغير صفات أفراد المجتمع	2.990	1.045	11
	المستقبل للجلوة من المشاركة إلى			
	الأنانية والغيرة والحسد .			
27	وجود الجلوة العشائرية في بلدي	2.842	1.155	12
	تكسبني عادات جديدة مسببه			متوسط
	للمشاكل			
	الاتجاه العام	3.183	0.750	–
				متوسط

تشير النتائج في الجدول (10) إلى أن درجة تأثير "الجلوة العشائرية" في زيادة الجرائم في مجتمع مستقبلي الجلوة جاءت بدرجة متوسطة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام 3.183 ، وانحراف معياري (0.750). وتراوحت أوساط استجابات أفراد عينة الدراسة على مضامين الفقرات بين الوسط (3.564) كحد أعلى منسوب للفقرة رقم (14) وبدرجة مرتفعة والتي تفيد أن الجلوة العشائرية تؤدي إلى زيادة الإضرار بالملكات العامة مثل التكسير والحرق ، والوسط (2.842) كحد أدنى منسوب للفقرة رقم (27) وبدرجة متوسطة والتي تشير إلى أن "وجود الجلوة العشائرية في بلدي تكسبني عادات جديدة مسببه للمشاكل.

ومن الملاحظ في الجدول (10) أن جميع قيم الانحرافات المعيارية لمتغيرات هذا البعد كانت قليلة حيث تراوحت بين ( 1.16 - 0.94) ويعد هذا المقياس مؤشر لتجانس إجابات أفراد عينة الدراسة نحو هذا البعد.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو أبعاد الدراسة والتي تعود إلى اختلاف متغير الجنس؟

وللإجابة عن السؤال، تم إجراء اختبار (T.test)، وفيما يلي عرضاً للنتائج:

### جدول ( 11 )

نتيجة اختبار (T.test) لاختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو العوامل المؤدية "جلوة العشائرية" والتي تعود إلى اختلاف الجنس

أبعاد الدراسة	الوسط الحسابي	قيمة T	الدلالة الإحصائية
تصورات مجتمع مستقبلي الجلوة من "الجلوة العشائرية"	2.952	0.115	0.90
مدى تأثير "الجلوة العشائرية" في زيادة الجرائم في مجتمع مستقبلي الجلوة	3.200	0.335	0.78

\*ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $P \leq 0.05$ )

يتبين من خلال الجدول ( 11 ) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو أبعاد الدراسة والتي شملت: (موقف مجتمع مستقبلي الجلوة من "الجلوة العشائرية"، مدى تأثير "الجلوة العشائرية" ) في زيادة الجرائم في مجتمع مستقبلي الجلوة) والتي تعود لاختلاف متغير نوع النوع الاجتماعي، حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.115، 0.335) على الترتيب وهي قيم غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ( $P \leq 0.05$ )، وعليه فإن أوساط الاستجابات تعد متساوية نحو الأبعاد: (موقف مجتمع مستقبلي الجلوة من "الجلوة العشائرية"، مدى تأثير "الجلوة العشائرية" في زيادة الجرائم في مجتمع مستقبلي الجلوة) والتي تعود لاختلاف متغير الجنس.

رابعاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو أبعاد الدراسة والتي تعود إلى اختلاف المستوى التعليم؟

وللإجابة عن السؤال، تم إجراء تحليل التباين الأحادي، وفيما يلي عرضاً للنتائج:

## جدول (12)

تحليل التباين الأحادي لاختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو  
أبعاد الدراسة والتي تعود إلى اختلاف المستوى التعليمي

أبعاد الدراسة	المستوى التعليمي	المتوسط الحسابي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
موقف مجتمع مستقبلتي الجلوة	يقرأ ويكتب	3.51	بين المجموعات	6.86	4	1.715	*3.81	0.01
من "الجلوة العشائرية"	ثانوية عامة	3.09	خلال المجموعات	43.20	96	0.450		
كلية مجتمع بكالوريوس دراسات عليا	2.98	2.68	المجموع	50.06	100			
مدى تأثير "الجلوة العشائرية" في زيادة الجرائم في مجتمع مستقبلتي الجلوة	يقرأ ويكتب	3.22	بين المجموعات	11.35	4	2.838	*4.21	0.00
ثانوية عامة	3.21	2.94	خلال المجموعات	64.70	96	0.674		
كلية مجتمع بكالوريوس دراسات عليا	3.23	2.91	المجموع	76.05	100			

\* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (  $P \leq 0.05$  ).

وبالنظر إلى نتائج الجدول (12) يتبين ما يلي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو البعد الأول والمتعلق بـ "موقف مجتمع مستقبلتي الجلوة من "الجلوة العشائرية" ، والتي تعزى لاختلاف المستوى التعليمي، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة ( 3.81 ) وهي قيمة داله إحصائيا عند مستوى دلالة (  $P \leq 0.05$  )، ولتحديد مصادر الفروق تم



إجراء اختبار توكي "Tukey" للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، ويبين الجدول (12) أن هناك فروقا في مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة من المستوى التعليمي " يقرأ ويكتب" 3.51 ، في حين بلغ للمستوى التعليمي الثانوي 3.09، ومن المستوى التعليم الجامعي ودراسات عليا 2.68، 2.79 على الترتيب، مما يؤكد أن أفراد عينة الدراسة من المستويات التعليمية المنخفضة كانت إجاباتهم أعلى من أفراد عينة الدراسة من الفئات التعليمية الأخرى، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى 0.83 وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05. والجدول (13) يبين تلك النتائج:

### جدول (13)

نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية لاختبار اثر المستوى التعليم في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو موقفهم من "الجلوة العشائرية"

المستوى التعليم	المتوسط الحسابي	يقرأ ويكتب	ثانوية عامة	كلية مجتمع	بكالوريوس	دراسات عليا
يقرأ ويكتب	3.51	–	0.42	0.53	<b>*0.83</b>	<b>*0.72</b>
ثانوية عامة	3.09	–	–	0.11	0.41	0.30
كلية مجتمع	2.98	–	–	–	0.30	0.19
بكالوريوس	2.68	–	–	–	–	-0.11
دراسات عليا	2.79	–	–	–	–	–

ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $(0.05 \geq \alpha)$ .

2- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو البعد الثاني والمتعلق بـ " مدى تأثير "الجلوة العشائرية" في زيادة الجرائم في مجتمع مستقبلي الجلوة " ، والتي تعزى لاختلاف المستوى التعليمي، حيث بلغت قيمة ( F ) المحسوبة (4.21) وهي قيمة داله إحصائيا عند مستوى دلالة  $(P \leq 0.05)$ ، ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار توكي "Tukey" للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، ويبين الجدول ( 13) أن هناك فروقا في مستوى إجابات

أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة من المستوى التعليم " يقرأ ويكتب " 3.22 ، في حين بلغ للمستوى التعليم الثانوي 3.21، ومن المستوى التعليم الجامعي ودراسات عليا 2.94، 2.91 على الترتيب، مما يؤكد أن أفراد عينة الدراسة من المستويات التعليمية المنخفضة كانت إجاباتهم أعلى من أفراد عينة الدراسة من الفئات الأخرى، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى 0.83 وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05. والجدول (14) يبين تلك النتائج:

#### جدول (14)

نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية لاختبار اثر المستوى التعليم في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مدى تأثير "الجلوة العشائرية" في زيادة الجرائم في مجتمع مستقبلي الجلوة "

المستوى التعليم	المتوسط الحسابي	يقرأ ويكتب	ثانوية عامة	كلية مجتمع	بكالوريوس	دراسات عليا
يقرأ ويكتب	3.22	–	0.01	-0.01	0.28	*0.41
ثانوية عامة	3.21	–	–	-0.02	0.27	*0.40
كلية مجتمع	3.23	–	–	–	0.29	*0.42
بكالوريوس	2.94	–	–	–	–	0.13
دراسات عليا	2.91	–	–	–	–	–

ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $(0.05 \geq \alpha)$ .

خامساً: النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو أبعاد الدراسة والتي تعود إلى اختلاف العمر؟ وللإجابة عن السؤال، تم إجراء تحليل التباين الأحادي، وفيما يلي عرضاً للنتائج:

#### جدول (15)

تحليل التباين الأحادي لاختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو أبعاد الدراسة والتي تعود إلى اختلاف العمر

أبعاد الدراسة	العمر	المتوسط الحسابي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
موقف مجتمع مستقبلي	أقل من 20	3.067	بين المجموعات	8.23	4	2.06	<b>*4.94</b>	0.00
الجلوة من "الجلوة العشائرية"	29-20	3.625	خلال المجموعات	40.01	96	0.42		
	39-30	3.055	المجموع	48.23	100			
	49-40	2.402						
	50 فأكثر	2.755						
مدى تأثير "الجلوة العشائرية" في زيادة الجرائم	أقل من 20	3.526	بين المجموعات	5.78	4	1.45	<b>*2.75</b>	0.03
	29-20	3.610	خلال المجموعات	50.55	96	0.53		
	39-30	3.253	المجموع	56.33	100			
	49-40	3.036						
	50 فأكثر	2.940						

\* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $P \leq 0.05$ ).

وبالنظر إلى نتائج الجدول (15) يتبين ما يلي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو البعد الأول والمتعلق بـ "موقف مجتمع مستقبلي الجلوة من "الجلوة العشائرية"، والتي تعزى لاختلاف العمر، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (4.94) وهي قيمة

داله إحصائياً عند مستوى دلالة ( $P \leq 0.05$ )، ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار توكي "Tukey" للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، ويبين الجدول ( 15) أن هناك فروقا في مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي ( 3.067 ) لأفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية " أقل من 20 " ، في حين بلغ ( 3.625 ) للفئة العمرية "20-29" ، ومن الفئات العمرية " 40-49 " و " 50 فأكثر" ما قيمته ( 2.402 ، 2.755 ) على الترتيب، مما يؤكد أن أفراد عينة الدراسة من الفئات العمرية (أقل من 20) و ( 20-29) كانت إجاباتهم أعلى من أفراد عينة الدراسة من الفئات العمرية الأخرى، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى 1.22 وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05. والجدول (16) يبين تلك النتائج:

#### جدول (16)

نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية لاختبار اثر العمر في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو موقفهم من "الجلوة العشائرية"

العمر	المتوسط الحسابي	أقل من 20	20-29	30-39	40-49	50 فأكثر
أقل من 20	3.067	-	-0.56	0.01	0.67	0.31
20-29	3.625	-	-	0.57	<b>*1.22</b>	<b>*0.87</b>
30-39	3.055	-	-	-	0.65	<b>0.30</b>
40-49	2.402	-	-	-	-	<b>-0.35</b>
50 فأكثر	<b>2.755</b>	-	-	-	-	-

ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \geq 0.05$ ).

2- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو البعد الثاني والمتعلق بـ " مدى تأثير "الجلوة العشائرية" في زيادة الجرائم في مجتمع مستقبلي الجلوة " ، والتي تعزى لاختلاف العمر، حيث بلغت قيمة ( F ) المحسوبة

(4.21) وهي قيمة داله إحصائيا عند مستوى دلالة ( $P \leq 0.05$ )، ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار توكي "Tukey" للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، ويبين الجدول ( 16 ) أن هناك فروقا في مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي ( 3.526 ) لأفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية " أقل من 20 " ، في حين بلغ ( 3.610 ) للفئة العمرية " 20-29 " ، ومن الفئات العمرية " 40-49 " و " 50 فأكثر " ما قيمته ( 2.940 ، 3.036 ) على الترتيب، مما يؤكد أن أفراد عينة الدراسة من الفئات العمرية (أقل من 20 ) و ( 20-29 ) كانت إجاباتهم أعلى من أفراد عينة الدراسة من الفئات العمرية الأخرى، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى 0.67 وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05. والجدول (17) يبين تلك النتائج:

#### جدول (17)

نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية لاختبار اثر العمر في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مدى تأثير "الجلوة العشائرية" في زيادة الجرائم في مجتمع مستقبلي الجلوة "

العمر	المتوسط الحسابي	أقل من 20	20-29	30-39	40-49	50 فأكثر
أقل من 20	3.526	—	-0.08	0.27	0.49	*0.59
20-29	3.610	—	—	0.36	0.57	*0.67
30-39	3.253	—	—	—	0.22	<b>0.31</b>
40-49	3.036	—	—	—	—	<b>-0.10</b>
50 فأكثر	<b>2.940</b>	—	—	—	—	—

ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \geq 0.05$ ).

سادساً: النتائج المتعلقة بالسؤال السادس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو أبعاد الدراسة والتي تعود إلى اختلاف العمل؟

وللإجابة عن السؤال، تم إجراء تحليل التباين الأحادي، وفيما يلي عرضاً  
للنتائج:

### جدول (18)

تحليل التباين الأحادي لاختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو  
أبعاد الدراسة والتي تعود إلى اختلاف متغير العمل

أبعاد الدراسة	العمل	المتوسط الحسابي	المتغير التبايني	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
موقف مجتمع مستقبلتي الجلوة	القطاع العام	2.788	بين المجموعات	3.60	2	1.798	*3.67	0.01
من "الجلوة العشائرية"	القطاع الخاص	2.957	خلال المجموعات	48.02	98	0.490		
أعمال حرة	أعمال حرة	3.123	المجموع	51.62	100			
مدى تأثير "الجلوة العشائرية" في زيادة الجرائم في مجتمع مستقبلتي الجلوة	القطاع العام	3.058	بين المجموعات	4.68	2	2.341	*4.18	0.00
القطاع الخاص	القطاع الخاص	3.048	خلال المجموعات	54.88	98	0.560		
أعمال حرة	أعمال حرة	3.478	المجموع	59.56	100			

\* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (  $P \leq 0.05$  ).

وبالنظر إلى نتائج الجدول (18) يتبين ما يلي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو البعد الأول والمتعلق بـ "موقف مجتمع مستقبلتي الجلوة من "الجلوة العشائرية" ، والتي تعزى لاختلاف متغير "العمل"، حيث بلغت قيمة ( F ) المحسوبة (3.67) وهي قيمة داله إحصائياً عند مستوى دلالة (  $P \leq 0.05$  )، ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار توكي "Tukey" للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، ويبين الجدول ( 18 ) أن هناك فروقا في مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ

المتوسط الحسابي ( 2.788 ) لأفراد عينة الدراسة من العاملين في القطاع العام، في حين بلغ ( 2.957 ) للعاملين في القطاع الخاص، وللعاملين في الأعمال الحرة (3.123)، مما يؤكد أن أفراد عينة الدراسة من العاملين في الأعمال الحرة كانت إجاباتهم أعلى من أفراد عينة الدراسة من فئات العمل الأخرى، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى 0.34 وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05. والجدول (19) يبين تلك النتائج:

### جدول (19)

نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية لاختبار اثر متغير العمل في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو موقفهم من "الجلوة العشائرية"

العمل	المتوسط الحسابي	القطاع العام	القطاع الخاص	أعمال حرة
القطاع العام	2.788	–	<b>-0.17</b>	-0.34
القطاع الخاص	2.957	–		0.17
أعمال حرة	<b>3.123</b>		–	–

ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $(0.05 \geq \alpha)$ .

2- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو البعد الثاني والمتعلق بـ " مدى تأثير "الجلوة العشائرية" في زيادة الجرائم في مجتمع مستقبلي الجلوة " ، والتي تعزى لاختلاف العمل، حيث بلغت قيمة ( F ) المحسوبة (4.18) وهي قيمة داله إحصائيا عند مستوى دلالة  $(P \leq 0.05)$ ، ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار توكي "Tukey" للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، ، ويبين الجدول ( 19) أن هناك فروقا في مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي ( 3.065 ) لأفراد عينة الدراسة من العاملين في القطاع العام، في حين بلغ ( 2.048 ) للعاملين في القطاع الخاص، وللعاملين في الأعمال الحرة (3.478)، مما يؤكد أن أفراد عينة الدراسة من العاملين في الأعمال الحرة كانت إجاباتهم أعلى من أفراد عينة الدراسة من فئات

العمل الأخرى، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى 0.43 وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05. والجدول (20) يبين تلك النتائج:

### جدول (20)

نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية لاختبار اثر العمل في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مدى تأثير "الجلوة العشائرية" في زيادة الجرائم في مجتمع مستقبلي الجلوة "

العمل	المتوسط الحسابي	القطاع العام	القطاع الخاص	أعمال حرة
القطاع العام	3.058	–	0.01	*0.42
القطاع الخاص	3.048	–		*0.43
أعمال حرة	3.478		–	–

ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $(0.05 \geq \alpha)$ .

سابعاً: النتائج المتعلقة بالسؤال السابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو أبعاد الدراسة والتي تعود إلى اختلاف الدخل الشهري للأسرة؟

وللإجابة عن السؤال، تم إجراء تحليل التباين الأحادي، وفيما يلي عرضاً للنتائج:



جدول (21)

تحليل التباين الأحادي لاختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو  
أبعاد الدراسة والتي تعود إلى اختلاف متغير الدخل الشهري للأسرة

أبعاد الدراسة	الدخل الشهري	المتوسط الحسابي	المتباين	مجموع المربعات	درجات	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة	الإحصائية
موقف مجتمع مستقبلي الجلوة من "الجلوة العشائرية"	أقل من 200	3.023	بين المجموعات	3.06	2	1.530	<b>3.22*</b>	0.03	
	200-500	2.707	خلال المجموعات	46.55	98	0.475			
	أكثر من 500	2.996	المجموع	49.61	100				
مدى تأثير "الجلوة العشائرية" في زيادة الجرائم في مجتمع مستقبلي الجلوة	أقل من 200	3.348	بين المجموعات	4.589	2	2.294	<b>4.3*</b>	0.02	
	200-500	3.054	خلال المجموعات	51.73	98	0.528			
	أكثر من 500	2.844	المجموع	56.32	100				
					7				

\* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (  $P \leq 0.05$  ).

وبالنظر إلى نتائج الجدول (21) يتبين ما يلي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو البعد الأول والمتعلق بـ "موقف مجتمع مستقبلي الجلوة من "الجلوة العشائرية" ، والتي تعزى لاختلاف متغير "الدخل الشهري للأسرة"، حيث بلغت قيمة ( F ) المحسوبة

(3.22) وهي قيمة داله إحصائيا عند مستوى دلالة ( $P \leq 0.05$ )، ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار توكي "Tukey" للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، ويبين الجدول ( 21 ) أن هناك فروقا في مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي ( 3.022 ) لأفراد عينة الدراسة من الأسر ذات الدخل المنخفض " أقل من 200 دينار، في حين بلغ ( 2.7065 ) للأسر ذات الدخل (200-500)، وللأسر ذات الدخل " أكثر من 500 دينار (2.9963)، مما يؤكد أن أفراد عينة الدراسة من الدخل المنخفض كانت إجاباتهم أعلى من أفراد عينة الدراسة من فئات الدخل الأخرى، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى 0.32 وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05. والجدول ( 22 ) يبين تلك النتائج:

#### جدول (22)

نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية لاختبار اثر الدخل الشهري للأسرة في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو موقفهم من "الجلوة العشائرية"

الدخل	المتوسط الحسابي	أقل من 200	200-500	أكثر 500
أقل من 200	3.023	–	*0.32	0.03
200-500	2.707	–		0.29
أكثر 500	2.996		–	–

ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \geq 0.05$ ).

2- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو البعد الثاني والمتعلق بـ " مدى تأثير "الجلوة العشائرية" في زيادة الجرائم في مجتمع مستقبلي الجلوة " ، والتي تعزى لاختلاف الدخل الشهري للأسرة، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (4.34) وهي قيمة داله إحصائيا عند مستوى دلالة ( $P \leq 0.05$ )، ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار توكي "Tukey" للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، ، ويبين الجدول ( 22 ) أن هناك فروقا في مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي ( 3.348 ) لأفراد عينة الدراسة

من الأسر ذات الدخل المنخفض " أقل من 200 دينار، في حين بلغ ( 3.054 )  
للأسر ذات الدخل (200-500)، وللأسر ذات الدخل " أكثر من 500 دينار  
(2.844)، مما يؤكد أن أفراد عينة الدراسة من الدخل المنخفض كانت إجاباتهم  
أعلى من أفراد عينة الدراسة من فئات الدخل الأخرى، وقد بلغ فرق المتوسطات  
الأعلى 0.50 وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05. والجدول ( 23 ) يبين  
تلك النتائج:

### جدول (23)

نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية لاختبار اثر الدخل الشهري للأسرة في  
إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مدى تأثير "الجلوة العشائرية" في زيادة الجرائم  
في مجتمع مستقبلي الجلوة "

الدخل الشهري	المتوسط الحسابي	أقل من 200	200-500	أكثر 500
أقل من 200	3.348	—	0.29	*0.50
200-500	3.054	—	0.21	
أكثر 500	2.844	—	—	—

ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $(0.05 \geq \alpha)$ .

### 2.4 مناقشة النتائج :

تم في هذا الفصل مناقشة النتائج التي تم التوصل إليها .  
هدفت الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على تأثير "الجلوة العشائرية" في  
زيادة الجرائم في مجتمع مستقبلي الجلوة، والتعرف على تصورات أفراد عينة  
الدراسة -مجتمع مستقبلي الجلوة- من "الجلوة العشائرية" ، وقد اعتمدت الدراسة  
لتحقيق أهدافها على أداة الاستبيان التي تم تطبيقها على عينة من الأسر في مدينة  
صرفا في محافظة الكرك، والتي تكونت من 101 أسرة، تم اختيارهم بطريقة  
عشوائية منتظمة من أسر، مدينة صرفا، وذلك باعتبار أسر هذه المدينة ، قد سبق  
لها أن استقبلت العائلات الجالية إليها، ولأكثر من مرة، وفي ضوء المعايير التي  
اعتمدتها الدراسة، فقد أظهرت النتائج ما يلي:

## أولاً : مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول :

ما مستوى تصورات أفراد عينة الدراسة مجتمع مستقبلي الجلوة من "الجلوة العشائرية"؟

أظهرت النتائج أن المستوى العام ، لتصورات أفراد عينة الدراسة من الجلوة العشائرية جاءت بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام 2.946 ، وانحراف معياري (0.694). وتبين من خلال النتائج أن تصورات أفراد عينة الدراسة نحو "الجلوة العشائرية" جاءت بدرجة مرتفع نحو الفقرات " أفضل التواصل مع أبناء عشيرتي أكثر من غيرهم"، و " تقوم العلاقات بين أفراد الجلوة وأقاربي على أساس المصالح المشتركة " ، و " أوافق على كل ما يطلبه القاضي العشائري في بلدي " ، بينما جاءت تصورات أفراد عينة الدراسة متوسطة نحو الفقرات " أشعر بأن هنالك مشاركة فكرية بين أفراد عشيرتي وأفراد العشيرة (الجالية)، و " أهتم لوجود الجلوة العشائرية ، في بلدي"، و " يشترك أبناء العشيرة (الجالية) معي في العديد من الطباع والخصائص مثل الشجاعة " ، و " التعرف على أفراد العشيرة (الجالية) يؤدي إلى تقبلهم وإنشاء علاقة مودة بيننا ، و " يشترك أبناء العشيرة (الجالية) معي في العديد من الطباع والخصائص مثل الكرم " ، و " احرص على اختيار أصدقائي من أفراد عشيرتي فقط"، و " أتواصل مع أفراد العشيرة (الجالية) لأنهم يشاركوني اهتماماتي"، و " أتواصل مع أفراد العشيرة (الجالية) لأننا نتشارك نفس الأفكار" و " أهتم وأتابع مصالح العشيرة (الجالية) وأخيراً الفقرة " ألتزم بحضور اجتماعات العشيرة (الجالية)". وتتلقى النتيجة مع نتيجة دراسة (الضلاعين، 2009) في حديثه عن العادات والأعراف العشائرية ، والتي بينت بأن الغريب أي قادم بفعل الجلوة له مكانه مهمة ولضيافته إجراءات مميزه وإكرام الضيف واجب . وتتفق مع دراسة (أبو حسان ، 1987) والتي بينت أن القاضي العشائري ، يلعب دوراً أساسياً ومميزاً في حل الكثير من المشكلات ، وأن أفراد العينة يخضعون إلى ما يطلبه منهم دون مناقشة أو اعتراض .

وكما لا يتفق مع ما وضحته نظرية (الاختلاط التفاضلي) واعتبار أن السلوك المتعلم ليس موروثاً، وينتج من انخراط الفرد داخل الجماعة واكتسابه للسلوك الإجرامي. (الوريكات، 2004) لذلك يحرصون على عدم التواصل مع الأفراد القادمين بفعل الجلوة العشائرية وهذا على عكس الطبيعة البشرية، التي تتميز بأنها اجتماعية وتحب الاختلاط، والتعرف على أفراد جدد والتفاعل معهم، والتي جاءت فيها النتائج بدرجة مرتفعة.

#### ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة للسؤال الثاني :

ما درجة تأثير "الجلوة العشائرية" في زيادة الجرائم في مجتمع مستقبلي الجلوة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة ؟

أظهرت النتائج أن المستوى العام لدرجة تأثير "الجلوة العشائرية" في زيادة الجرائم في مجتمع مستقبلي الجلوة، جاءت بدرجة متوسطة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.183)، وانحراف معياري (0.750). وتبين من خلال النتائج أن وجود الجلوة العشائرية، يؤدي بدرجة مرتفعة إلى زيادة الإضرار بالمتلكات العامة، مثل التكسير والحرق، ويسبب الاكتظاظ في الأماكن السكنية، بينما جاءت درجة تأثير الجلوة بدرجة متوسطة نحو الفقرات : يؤدي وجود جلوة عشائرية إلى إثارة الشغب وكثرة القال والقليل، و "إن علاقاتي مع أفراد العشيرة (الجالية) تمكني من دفع أقاربي إلى عدم ارتكاب الجرائم، و " يؤدي وجود جلوة عشائرية إلى زيادة السرقات"، يكون أفراد العشيرة (الجالية) متعصبين لعشيرتهم، مما يزيد من حدة التوتر في بلدي"، و " حدوث الجلوة العشائرية، في بلدي يؤدي إلى تكوين أفكار سلبية لدى شباب بلدي " و " تعمل الجلوة العشائرية على إحداث تغيير سلبي لدى الجماعات المستقبل للجلوة، و " تتغير صفات أفراد المجتمع المستقبل للجلوة من الهدوء والمودة إلى الكره والحقد"، و " حدوث الجلوة العشائرية في بلدي لا يمكنني من دعم نشاطات المجتمع الهامة والمشاركة فيها" و " تتغير صفات أفراد المجتمع المستقبل للجلوة من المشاركة إلى الأنانية والغيرة والحسد"، و " وجود الجلوة العشائرية في بلدي تكسبني عادات جديدة مسببه للمشاكل". وتشير هذه النتائج مجتمعة إلى أن الجلوة

العشائرية تسهم في زيادة الجرائم في مجتمع مستقبلي الجلوة، وتلتقي هذه النتائج مع دراسة ( أبو حسان 1987 ) التي بينت أن عملية الجلاء، تمنع الاحتكاك والمواجهة بين الطرفين مما ينتج عن ذلك صدامات وحروب قد لا تنتهي، وتوفير الهدوء والمودة في مجتمع مستقبلي ، الجلوة لكنهم يهددون أمن واستقرار أفراد العينة .و تتفق مع النظرية الثقافات الفرعية ، التي تبين أن الأفراد قادرين على التكيف مع ثقافات جديدة ، واكتساب الكثير من العادات السلبية منهم (رمزي وسلطان ، 2002) ، كما تتفق هذه النتائج مع ما جاء في نظرية ( الضبط الاجتماعي) أن فقدان القدرة على الضبط الذاتي نتيجة غياب القوى الاجتماعية والتربوية، التي تسهم في تدريب الفرد على الالتزام بالمعايير الاجتماعية والأخلاقية، وهنا لا يقيمون وزناً للنظام الاجتماعي ، ولا يكثرث بما يصيب الأفراد من الدمار والألم (شتا ، 1993)

### ثالثاً: مناقشة النتائج للسؤال الثالث:

هل هنالك فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاهات مستقبلي الجلوة نحو المتغيرات التي تحدثها الجلوة وتعزى الجنس ؟

أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو أبعاد الدراسة ، والتي شملت: (موقف مجتمع مستقبلي الجلوة من "الجلوة العشائرية"، ومدى تأثير "الجلوة العشائرية في زيادة الجرائم في مجتمع مستقبلي الجلوة" والتي تعود لاختلاف متغير الجنس، حيث بلغت قيمة (T المحسوبة (0.115، 0.335) على الترتيب وهي قيم غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ( $P \leq 0.05$ )، وعليه فإن أوساط الاستجابات تعد متساوية وأبعاد الدراسة والتي تعود لاختلاف متغير نوع الجنس. ويتفق مع دراسة (أبو حسان، 1987) التي بينت أن أفراد العينة وخاصتا الذكور يرون أن استقبال الجلوة أمرٌ ضروري ، وأن الجماعات القادمة هم أشخاص خرجوا رغماً عنهم ، ولكنهم سوف يؤثرون سلباً في المستقبل ، حسب ما تناول في دراسته حول الجماعات ، والتي تعتبر وسيطاً وحلقة وصل بين الأفراد لنقل العادات والسلوك الخاطيء ، وهذا ما نراه واضحاً بين الذكور خاصة .

#### رابعاً : مناقشة النتائج للسؤال الرابع :

هل هنالك فرق ذات دلالة إحصائية لاتجاهات مستقبلي الجلوة نحو المتغيرات التي تحدثها الجلوة تعزى لمتغير التعليم؟

أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة، نحو البعد الأول والمتعلق بـ "موقف مجتمع مستقبلي الجلوة من "الجلوة العشائرية"، ونحو البعد الثاني والمتعلق بـ "مدى تأثير "الجلوة العشائرية" في زيادة الجرائم في مجتمع مستقبلي الجلوة "، والتي تعزى لاختلاف المستوى التعليمي، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من المستويات التعليمية المنخفضة. وتتميز الأرياف في مستوى تعليمي متواضع، لذلك فإنها تتأثر في سلوك الأفراد القادمين بشكل كبير، وهذا ما أوضحتته دراسة (عوض، 2004) والتي وصفت سكان صعيد مصر بأنهم أناس أميون، ويعملون في الزراعة، ودخولهم الشهرية منخفضة، وهم مجتمع مستقبل لذا نرى دائماً أن مجتمع الأرياف مجتمع بسيط يتمسك بالعادات والتقاليد مهما حصل أفرادهم على مستويات تعليمية مرتفعة.

#### خامساً : مناقشة النتائج للسؤال الخامس :

هل هنالك فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاهات مستقبلي الجلوة نحو أبعاد الدراسة والتي تعود إلى اختلاف العمر؟

أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو البعد الأول والمتعلق بـ "موقف مجتمع مستقبلي الجلوة من "الجلوة العشائرية"، ونحو البعد الثاني والمتعلق بـ "مدى تأثير "الجلوة العشائرية"، في زيادة الجرائم في مجتمع مستقبلي الجلوة"، والتي تعزى لاختلاف العمر، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الفئات العمرية (أقل من 20) و (20-29). وهذا ما يتفق مع (عبادة، 2008) والذي يشير بان الخوف من الجريمة، وما تتركه عقوبة الجلوة من آثار نفسية سلبية على الأطفال، خاصة المستقبلين لمزاحمتهم أماكن اللعب والتعامل مع رفاق جدد فرضتهم الجلوة العشائرية. وكما

أظهرت النتائج أن فئة الشباب يرون أن الجلوة العشوائية تعتبر مشكلة وليست حلا كما يراها كبار السن وما تسببه من مشكلات داخل المجتمع المستقبل .

#### سادسا: مناقشة النتائج للسؤال السادس :

هل هنالك فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاهات مستقبلي الجلوة نحو أبعاد الدراسة والتي تعود إلى اختلاف العمل ؟

أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو البعد الأول والمتعلق بـ "موقف مجتمع مستقبلي الجلوة من "الجلوة العشوائية" ونحو البعد الثاني والمتعلق بـ " مدى تأثير "الجلوة العشوائية" في زيادة الجرائم في مجتمع مستقبلي الجلوة ، والتي تعزى لاختلاف متغير "العمل"، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من العاملين في الأعمال الحرة ، الذين كانت إجاباتهم أعلى من أفراد عينة الدراسة من فئات العمل الأخرى. وبيّنت النتائج كذلك أن أصحاب المتاجر والأغنام في مجتمع مستقبلي ، الجلوة حيث أثر قدوم أفراد جدد على تجارتهم لعدم توفر الأمان الذي كان يسود قبل قدومهم ، وهذا يتفق مع دراسة (محيا ، 2003) عن جغرافية الجريمة والتحليل الإحصائي الموقعي ، لكتلة الجريمة الناتج عن الزيادة في أعداد السكان في منطقة محصورة وكما يتفق مع دراسة (الزنتاني ، 2008) والتي تبين ظهور المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بسبب مغادرة المواطن مكانه الأصلي ، إلى مكان آخر، وبيئة أخرى ويسبب انتشار الجرائم مثل السرقات والاعتداء على الممتلكات .

#### سابعا: مناقشة النتائج للسؤال السابع :

هل هنالك فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاهات مستقبلي الجلوة نحو أبعاد

الدراسة والتي تعود إلى اختلاف الدخل الشهري للأسرة ؟

أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو البعد الأول والمتعلق بـ "موقف مجتمع مستقبلي الجلوة من "الجلوة العشوائية" ، ونحو البعد الثاني والمتعلق بـ " مدى تأثير "الجلوة العشوائية" في زيادة الجرائم في مجتمع مستقبلي الجلوة ، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الدخل المنخفض ، الذين كانت متوسط إجاباتهم أعلى من أفراد عينة



الدراسة من فئات الدخل الأخرى. وقد بينت دراسة نشرتها مجلة بقلم (Robert W) والتي بينت أن مستوى توازن النفقات في أي مجتمع ، تمنع من ارتكاب الكثير من الجرائم والمشكلات ويساعد على الاستقرار ونشر الأمان . وكما تتفق مع النظرية البيئية والتي بينت أن الظاهرة الاجرامية على المعطيات والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يعني أن الجانب العضوي والنفسي للفرد ، ليست هي العامل الحاسم بل الظروف الاقتصادية السائدة والمحيط الاجتماعي والبيئي . ( د العايدي 2001)

### 3.4 التوصيات:

اعتماداً على ما تقدم توصي الدراسة بما يلي :

1. توصي الدراسة بزيادة الوعي، والتنقيف من خلال وسائل الإعلام المختلفة، حول ما تسببه الجلوة العشائرية من ضغوطات على مستقبلي الجلوة .
2. تنفيذ عقوبة الإعدام لأنها مع وقف التنفيذ حفاظاً على حقوق الإنسان ، والإسراع في الإجراءات القضائية والتنفيذية لامتصاص الغضب . لأن ذلك يؤدي إلى إطالة مدة وجود العائلات الجالية وما ينتج عنها من مشكلات .
3. التوعية بضرورة على اقتصار عقوبة الجلوة على الجد الثاني ما دام إلغائها متعذراً ، لتقليل من أعداد العائلات الجالية .
4. إيجاد أماكن مخصصة لاستقبال العائلات الجالية ، تتوفر فيها شروط الحياة، الكريمة و توفير أمن والحماية لهم من قبل الدولة .
5. قيام الدولة بتقديم المساعدات المادية والأمنية اللازمة لمستقبلي الجلوة لتخفيف من الأعباء والمشكلات الناتجة عن الجلوة .
6. قيام الدولة بتوزيع العائلات الجالية على أكثر من منطقة؛ للتخفيف من الاكتظاظ على المدارس والأماكن العامة والخدمات .
7. العمل على عقد ندوات وحوارات موسعة عن زيادة عدد الجرائم التي تسببها الجلوة العشائرية في مجتمع مستقبلي الجلوة .

## المراجع

### المراجع العربية:

- إبراهيم عيسم منسي (2001) من القضاء العشائري ،نمط سلوك ودستور الحياة،ندوة العرف العشائري بين الشريعة والقانون مكتبة جامعة فيلادلفيا عمان-الأردن.
- أبو حسان ، محمد (1987) ، تراث البدو القضائي ، نظريا وعمليا ، دائرة الثقافة والفنون ،عمان -الأردن .
- أبو عامر ، محمد زكي (1982) دراسة في علوم الإجرام والعقاب ، الدار الجامعية للطباعة والنشر بيروت .
- البخيت، محمد(1990) العرف العشائري بين الشريعة والقانون ، الطبعة الأولى، الجامعة الأردنية المركز الثقافي الإسلامي، عمان ، ص 186-187.
- الحجازين يعقوب (2009) اتجاهات الأساتذة المحامين والقضاة العشائريين في محافظة الكرك نحو عقوبة الجلوة ، رسالة ماجستير غير منشورة بجامعة مؤتة.
- الحوراني ، محمد (2011) النظرية المعاصرة في علم الاجتماع دار مجدلاوي ، عمان .
- الزنتاني ، محمد عبيد (2008) الهجرة الغير شرعية والمشكلات الاجتماعية مكتبة العربي الحديث ، القاهرة ط1

- السمري ، عدلي ( 2010 ) ، علم إجتماع الجريمة والانحراف ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان - الأردن .
- العبادي ، أحمد عويدي (1986) جرائم الجنايات الكبرى عند العشائر الأردنية ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن .
- العايدى ، رامز احمد (2001) نظريات علم الإجرام ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان-الأردن.
- الضلاعين ، إسماعيل عبد الحميد ،(2009) القضاء بين العشائر دراسة نظريه وحالات عملية ، مطبعة الأزهر ومؤسسة رام للكمبيوتر ، الاردن.
- الوريكات ، عايد (2004) نظريات علم الجريمة ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن
- رمزي ، ناهد وسلطان عادل ، (2002) بعض المتغيرات الاجتماعية والنفسية المحددة لاتجاهات الأفراد نحو العنف ضد المرأة غدوة المرأة المصرية والتحديات المجتمعية ، مصر .
- شتا ، السيد علي ( 1993 ) ، علم الاجتماع الجنائي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية - مصر
- عبادة، أبو دوح ،(2008) العنف ضد المرأة، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة.
- عثمان ، نبيل محمد السيد (1995). الجريمة في صعيد مصر ، الندوة العلمية عن جغرافية الجريمة ، القاهرة : الجمعية الجغرافية المصرية .
- عوض ، السيد.(2004) جرائم الثأر في صعيد المصري ، دراسة سوسيوانثروبولوجيه لجريمة القتل الثأري في قرية بيت الأعلام مقدم الى المؤتمر السنوي سادس بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية أبريل.

- عيسوي ، عبد الرحمن ( 1984 ) ، علم النفس بين النظرية والتطبيق  
دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت .
- غيث، محمد عاطف(1961) مشكلة الثأر في المجتمع الجنوبي،  
القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، يناير ، ص  
ص96 – 97.
- محيا ناصر بن متعب.(2003)،العلاقة بين النمو السكاني والكثافة  
السكانية والجريمة \_رسالة ماجستير منشورة بقسم العلوم الشرطية  
،اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض .

#### المراجع الأجنبية:

- Robert W.helsley,willamc, July 1999. crime geography Journal  
Communities and the Economic Geography of Crime Volume  
46, Issue 1 Pages 80–105.
- S J Smith, 1987. Progress in Human Geography Journal, Fear of  
Crime: Beyond a Geography of  
Deviance ,Volume:11 Issue:1, Dated: (March, 1987),  
Pages:1-23.
- John Jay, 2007,College of Criminal Justice ,This article is  
version of Department of Criminal Justice and Criminology  
Volume 47, Issue 3Pages 619–1008.

- Charles title, Wayne villemmez and Douglas smith, 1978. The Myth of Social Class and Sriminality, NO.43.pp.643-656.

ملحق رقم (أ)

إحصائية الجرائم للأعوام السابقة في لواء فقوع

بسم الله الرحمن الرحيم

مديرية الامن العام

قيادة امن اقليم الجنوب

مديرية شرطة محافظة الكرك

تاريخ 1 /4/2014م

الموضوع : إحصائية الجرائم لثلاث أعوام

السابقة في لواء فقوع

تتنوع الجرائم في الثلاث أعوام السابقة والتي من أشدها السرقة والإيذاء وإضرار الحرائق وإلحاق الضرر بأموال الغير وأموال عامه ، أدناه يبين نسبة الجرائم المذكورة سابقا للموضوع أعلاه

1. سرقة جنائية (51)

2. جريمة إيذاء (61)

3. مجموع الكلي للقضايا الأخرى (260)

ملحق رقم (ب)

الأستبانة بصورتها النهائية



## إستبيان تأثير الجلوة العشائرية في زيادة الجرائم في مجتمع مستقبلي الجلوة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تهدف هذه الاستبيانة لقياس "تأثير الجلوة العشائرية في زيادة الجرائم في مجتمع مستقبلي الجلوة" أمل التكرم بتعبئتها بكل مصداقية بوضع علامة (x) تحت أحد الخيارات المطروحة أمام كل عبارة ، أن ما يراد من إجابات في هذه الاستبيانة سيكون لأغراض تقييم الخدمات وتطويرها ولأغراض البحث العلمي .  
" وأقبلوا فائق الاحترام "

المعلومات العامة

الجنس : ☐ ذكر ☐ أنثى

المستوى التعليمي : ☐ يقرأ ويكتب ☐ ثانويه عامه  
☐ كلية مجتمع ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير فأكثر

مكان العمل ☐ القطاع العام ☐ القطاع الخاص ☐ أعمال حرة ☐

العمر ☐ أقل من 20 سنة ☐ 20-29 سنة ☐ 30-39 سنة  
☐ 40-49 سنة ☐ 50 فما فوق

الدخل ☐ أقل من 200 د ☐ 200-500 د ☐ أكثر من 500 د

الرقم	الفقرة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق بشدة
1.	أتواصل مع أفراد العشيرة (الجالية) لأنهم يشاركوني اهتماماتي .				
2.	أتواصل مع أفراد العشيرة (الجالية) لأننا نتشارك نفس الأفكار .				
3	يشارك أبناء العشيرة (الجالية) معي في العديد من الطباع والخصائص مثل الكرم				
4	يشارك أبناء العشيرة (الجالية) معي في العديد من الطباع والخصائص مثل الشجاعة .				
5	إن علاقتي مع أفراد العشيرة (الجالية) تمكنني من دفع أقاربي إلى عدم ارتكاب الجرائم				
6	أهتم لوجود الجلوة العشائرية في بلدتي .				
7	أشعر بأن هنالك مشاركة فكرية بين أفراد عشيرتي وأفراد العشيرة (الجالية)				
8	حدوث الجلوة العشائرية في بلدتي لا يمكنني من دعم نشاطات المجتمع الهامة والمشاركة فيها .				
9	أفضل التواصل مع أبناء عشيرتي أكثر من غيرهم .				

					10	أحرص على اختيار أصدقائي من أفراد عشيرتي فقط .
					11	تقوم العلاقات بين أفراد الجلوة وأقاربي على أساس المصالح المشتركة .
					12	يكون أفراد العشيرة (الجالية) متعصبين لعشيرتهم مما يزيد من حدة التوتر في بلدتي .
					13	حدوث الجلوة العشائرية في بلدتي يؤدي إلى تكوين أفكار سلبية لدى شباب بلدتي .
					14	يؤدي وجود الجلوة العشائرية إلى زيادة الإضرار بالتملكات العامه مثل التكسير والحرق .
					15	أبتعد عن التعامل أو التعرف على أفراد العشيرة (الجالية) .
					016	ألتزم بحضور اجتماعات العشيرة (الجالية) .
					17	أهتم وأتابع مصالح العشيرة (الجالية) .
					18	التعرف على أفراد العشيرة (الجالية) يؤدي إلى تقبلهم وإنشاء علاقة مودة بيننا .
					19	يؤدي وجود جلوة عشائرية إلى زيادة السرقات .

					يؤدي وجود جلوة عشائرية إلى أثارة الشغب وكثرة القال والقليل .	20
					تعمل الجلوة العشائرية على إحداث تغيير سلبي لدى الجماعات المستقبل للجلوة .	21
					تتغير صفات أفراد المجتمع المستقبل للجلوة من الهدوء والمودة إلى الكره والحقد .	22
					تتغير صفات أفراد المجتمع المستقبل للجلوة من المشاركة إلى الأنانية والغيرة والحسد .	023
					وجود القاضي العشائري في بلدي يؤدي إلى حل المشكلات المستجدة.	24
					وجود القاضي العشائري ملجأ لحل مشاكل المجتمع المستقبل للجلوة	25
					أوافق على كل ما يطلبه مني القاضي العشائري في بلدي .	26
					وجود الجلوة العشائرية في بلدي تكسبني عادات جديدة مسببه للمشاكل.	27
					وجود الجلوة العشائرية في بلدي يسبب الاكتظاظ في الأماكن السكنية.	28

## المعلومات الشخصية

الاسم : أحلام عبدالكريم النصاصمة

التخصص : ماجستير علم الجريمة

الكلية : العلوم الاجتماعية

السنة : 2014

هاتف : 0799199259